

الأضداد في اللغة

الأستاذ حسين محمد (القاهرة)

ونحن ننشر في هذا العدد من مجلتنا القسم الأول من البحث (حول الاختلاف في مفهوم الأضداد) مرجئين إلى العدد المقبل بعون الله القسم الثاني حول (جمع الأضداد وتدوينها) :

هذه الألفاظ جميعا تتحدث عن الأبل وما تعلق بها ، فتعطينا الرسائل اللغوية على الموضوعات . أو يكون ذلك الطابع من المصدر السدى وردت فيه ولفظ الانظار ، كان تكون في القرآن أو الحديث ، فتعطينا رسائل غريب القرآن ، وغريب الحديث . أو يكون ذلك الطابع من ظاهرة لغوية تغلب عليها كان تكون هذه الألفاظ مهمولة ..

ومن الضرب الأخير « الأضداد » . فقد كان الذي لفت الأنظار إليها ما تتحلى به من ميزة خاصة ، إذ ترد بصورة واحدة ، ولكنها تدل على معان يتقابل منها اثنان تقابلا تاما ..

ولم يكن تدوين الأضداد ليما نعرف من الرسائل اللغوية الأولى ، ولكنه تأخر عنها قليلا . وفي القرن الثاني تنبه اللغويون إليها ، فشرعوا يلتقطونها ، ويشيرون إليها ، ويتحدثون عنها .

وكانت الثمرة الطبيعية أول تدوين للأضداد في اللغة العربية . وكانت هذه الثمرة الأولى باكورة عدة ثمار : جمعت الأضداد أو درستها . وحول هذا الثمار ندور في الصفحات الآتية : متاملين ، ومتدوقين ، ومقدرين ..

ودعائي إلى الله أن يمنحني التقصد فلا أجور ، والقدرة فلا أمجر ..

لا يماري انسان اتصل بالصرب أو ادبهم أو ثقافتهم أدنى اتصال انهم يرتبطون بلفتهم ارتباطا قل ان نرى مثيلا له في الامم الأخرى ، وان هذا الارتباط جعلهم يلتزمون بها ، ويشعرون بكل تغيير - مهما كانت تفاهته - يجري عليها ، ويحاولون المحافظة عليها ما وسمتهم المحاولة ..

وكانت الثمرة على النحو واللغة . فقد اخذ العرب يتحدثون في شيء من مسائلهما منذ وقت مبكر ، لسنا على يقين منه ، بل ربما رجع إلى ما قبل الاسلام ، كما تنبئ بعض اخبارهم . ولست أريد ان أضرب في وادي الأوهام ، أو أركن إلى الظنون . فما اتحدث عنه في هذا الكتاب فني عن ذلك ..

فلا جدال ان علماء بالعربية اخذوا يظهرون في المجتمع ، ويعملون هذه الصفة ، في القرن الثاني ، بل ربما لا أعالي اذا قلت أواخر القرن الأول . ولم يزد جهد الأولين من هؤلاء « العلماء بالعربية » على مدارس تلاميذهم ، ومناقشتهم . ثم جاء خلف لم يرضوا بهذا الجهد وحده ، وطمحوا إلى « التدوين » : تدوين ما قال شيوخهم ، وما وصل إليه جهدهم الخاص ..

وكانت الثمرة - في المجال اللغوي الخاص - رسائل تحاول ان تجمع الألفاظ لغوية ذات طابع خاص . ولا يهم ان يكون ذلك الطابع من معناها ، كان تكون

تصريف الأضداد

الأضداد ، ولم يزد عليه غير شيء من البسط والشرح والتمثيل والتفريع . قال أبو علي قطرب : « الكلام فى الفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه :

1 - فوجه منها - وهو الأعم الأكثر - اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، وذلك للحاجة منهم الى ذلك . وذلك قولك : الرجل ، والمرأة ، واليوم ، والليلى ، وقام ، وقعد ، وجاء ، وذهب . اختلف اللفظان لاختلاف المعنيين . وهذا لا سبيل الى جمعه وحصره ، لان أكثر الكلام عليه . وقد نشر من هذه العبارة الأخيرة ان قطربا لم يسمع بمحاولة الخليل بن أحمد الفراهيدي جمع اللغة فى كتاب العين ، والحق ان القدماء يقولون ان كتاب العين لم يرد الى البصرة من خراسان الا فى زمن متأخر من وفاة قطرب ..

2 - والوجه الثاني اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد . وذلك مثل مير وحمار ، وذئب وسيد ، وسسم وتعلب ، واتى وجاء ، وجلس وقعد . اللفظان مختلفان والمعنى واحد .. وكانهم انما أرادوا باختلاف اللفظين ، وان كان واحد مجزئا ، ان يوسعوا فى كلامهم والفاظهم ، كما زاحفوا فى اشعارهم ليتوسموا فى أبنيتها ، ولا يلزموا أمرا واحدا ..

3 - والوجه الثالث ان يتفق اللفظ ويختلف المعنى ، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعدا . وذلك مثل الأمة يريد الدين ، وقول الله : « ان ابراهيم كان أمة قانتا لله » منه .. والأمة : القامة ، قامة الرجل . والأمة من الامم .

ومن هذا اللفظ الواحد الذى يجيء على معنيين فصاعدا ما يكون متضادا فى الشيء وضده . وعلى هذه الصورة وصل قطرب الى لغرضه ، اذ أبان ان هذا المشترك من الكلمات - الذى ذكره سيبويه - نستطيع ان نجد تحته فئتين من الكلمات : فئة تختلف معانيها مثل الأمة ، واخرى يرداد التخالف الى ان تتضاد ، وهي « الأضداد » التى اف من اجلها الكتاب ..

ان من اقدم الامور التى تطلع اليها علماء اللغة العربية الاولون التفرقة بين الانواع التى يمكن ان تنقسم اليها الكلمة . فالقدماء يكادون يجمعون ان علي بن ابي طالب اول من تحدث فى قضايا نحوية ، ويذهب بعضهم انه اكتشف ان « الكلام كله اسم وفعل وحرف ... » (1) .

ولست فى صدد دعم هذا الكلام او دحضه ، انما يبينى ان القدماء كان فى خلدكم ان تقسيم الكلام العربى كان اول قضية نحوية . واذن فغير غريب ان يكون من اقدم القضايا اللغوية تقسيمات اخرى تتكلمة ..

واقدم ما يبينى من هذه التقسيمات ما أورده سيبويه فى صدر كتابه ، دون ان يبين انقله عن أحد شيوخه أم كان من ابتكاره . والتقسيم الذى أورده ثلاثا أيضا يمكن ان اضمه على النحو التالي .

النوعان من كلامهم :

1 - اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ...
نحو جلس وذهب .

2 - اختلاف اللفظين والمعنى واحد ...
نحو ذهب وانطلق .

3 - اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ...
نحو : وجدت عليه : من الموجدة ،
وجدات : اذا اردت وجدان الضالة ..

والنوع الثانى من كلامهم ما سماه اللغويون (النوع الثالث) وباللغة الثالث ما سموه المشترك ..

والنوع الثالث من كلامهم ما سماه اللغويون (النوع الرابع) وباللغة الرابع ما سموه المشترك . وكان هذا النوع من كلامهم ان نجد هذا التقسيم الذى افهم (2) . وكان طبيعيا بل اوفى فى ان نجد هذا التقسيم فى صدر كتابه الذى الفه فى

(1) نزهة الألباء 2 .

(2) نزهة الألباء 1 .

في نسخة من كتابه لابن فارس 96 ، 201 ، والمزهر للسيوطي 1 : 388 - 9 .

التضاد ، اذ كان كل متضادين مختلفين ، وليس كل مختلفين ضدين .

الاختلاف في وجود الاضداد

وقد اختلف موقف اللغويين القدماء من هذا النوع من الالفاظ . فارتضى جماعة منهم وجودها ، واعترف بها ، وتحدث عما يندرج تحتها من الفاظ ، وعلمها احيانا . وكانت هذه الجماعة اسبق في الظهور من معارضتها ، اذ كان منها ابو عمرو بن العلاء والخليل ابن احمد ويونس بن حبيب وتلاميذهم . واستمر المنتسبون اليها في البقاء الى يومنا هذا . اما الجماعة الاخرى فاعترضت على الاضداد ، وانكرتها . ولا نعرف من انتهى اليها من القدماء غير عبد الله بن جعفر المعروف بابن درستويه (7) . وكثر اتباعها في العصر الحديث . فكان منهم عبد الفتاح بدوي كاتب مقالة « ضدان » في دائرة المعارف الاسلامية (مادة اضداد) وكان منهم اغلب المستشرقين ، الذين كتبوا المقالات والرسائل الصغيرة في رفض الاضداد .

وبسبب هذا الاختلاف ، اضطر مؤيدو الاضداد الى الدفاع عن وجودها ، والرد على ما قاله المعارضون . ولعل اهم من قام بهذا العمل احمد بن فارس ، وابن سيده ، ومحمد ابن القاسم الانباري . اما الاولان فقد وجدت جندهما الدفاع . واقامه ابن سيده على الجدل العقلي ، فقال لشيخ منكر للاضداد (8) : « هل يجوز منك ان تجيء لفظتان في

وانقل هذا التقسيم من كتاب قطرب الى كتاب اخر في الاضداد ، هو الذي الفه ابو بكر بن الانباري (4) . فقد اورده هذا برمته في مقدمته ، وازاد اليه بعض التوضيح والاعتراض . فقد روى ان ابن الامرابي اعترض على المترادفات ، وانكرها ، واملن ان كل كلمة منها لها معنى ليس في اختها ، احيانا نعرفه واحيانا لا نعرفه . وارضى ابن الانباري رأي ابن الامرابي ودعمه بالحجج التي تؤيده . وصرح ابن الانباري ان الوجهين الاولين من الكلام ، اكثر كلامهم » ، اما الاضداد فانفق هو وقطرب على قلتها . .

واذا نظرنا الى حديث قطرب السابق عن الاضداد وجدناه موجزا ومبهما ، لا يعطينا تعريفا شاملا دقيقا لها . وقد حافظت الكتب بمد قطرب على هذا الابهام . فاكتفى ابو حاتم السجستاني بان قال في مقدمة كتابه : « ضد الشيء : خلافه وغيره » . وقال ابن الانباري في وصف كتابه (5) : « هذا كتاب ذكر الحروف التي توهمها العرب على المعاني المتضادة فيكون الحرف منها مؤيدا عن ممتيين مختلفين » .

وكان ابو الطيب اللغوي هو الذي ازال كل ابهام عن اللفظ ، حين عرفه في صدر كتابه فقال (6) : « الاضداد جمع ضد . وضد كل شيء ما نأفاه ، نحو البياض والسواد ، والسخاء والبخل . . وليس كل ما خالف الشيء ضدا له . الا ترى ان القوة والجهل مختلفان ، وليس ضدين ، وانما ضد القوة الضعف ، وضد الجهل العلم . فالاختلاف اهم من

(4) 6 - 8 .

(5) 1 .

(6) 1 .

(7) ذكر الجواليقي في شرح ادب الكاتب ان ثعلبا انكر الاضداد ، وقال : « ليس في كلام العرب ضد . .

لانه لو كان فيه ضد لكان الكلام محالا ، لانه لا يكون الابيض اسود ولا الاسود ابيض . وكلام العرب - وان اختلف اللفظ - فالمعنى يرجع الى اصل واحد » (ادب الكاتب 177)

والغريب ان تلميذه ابن الانباري لم يذكر ذلك ، بل اكثر من الرواية في كتابه منه الى درجة تجعل المرء يوقن ان ثعلبا من القائلين بالاضداد . وروى منه ما يدل على ان ثعلبا اعلن ان اللفظ قد يفيد مقابل معناه ، لعله من العلل . قال : « قال ابو العباس (ثعلب) : انما جاز ان يقع الظن على الشك واليقين ، لانه قول بالقلب . فاذا صحت دلائل الحق ، وقامت اماراته كان يقينا . واذا قامت دلائل الشك ، وبطلت دلائل اليقين ، كان كذبا . واذا اعتدلت دلائل اليقين والشك كان على بابه شك ، لا يقينا ولا كذبا » (الاضداد 16) .

(8) المخصص 13 : 259 .

وأما ابن الأنباري فقد تناول واحدا من أهم آراء المنكرين للأضداد ورد عليه . بل لعله أهم رأي لهم ، إذ صدر عن راسم ابن درستويه ، واستفلكه جماعات متنوعة .

ولما كانت كتب المعارضين القدماء لم تصل إلينا، كنا مضطرين إلى الاعتماد على حكايات غيرهم عنهم ، وما تساقط إلينا من أقوالهم ، في تصور آرائهم . وتؤكد لنا هذه الحكايات أن المعارضين رفضوا الأضداد جملة ، وانكروا وجودها في اللغة . قال أحمد ابن فارس (12) : « وانكر ناس هذا المذهب وان العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده » . وقال السيوطي مصورا لموقف ابن درستويه ، الذي يمد رأس المعارضين القدماء (13) : « قال ابن درستويه في شرح الفصيح : النوء : الارتفاع بمشقة وثقل ، ومنه قيل للتكوب : قد ناه : إذا طلع . وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضا ، وأنه من الأضداد . وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا في إبطال الأضداد ؟ فاستفدنا من هذا أن ابن درستويه ممن ذهب إلى انكار الأضداد ، وان له في ذلك تأليفا » .

وعندما نتبع الأقوال التي اتى بها المنكرون لدعم رأيهم لا نجد فيما بين يدينا من مراجع غير أقوال قليلة لا تدل على حقيقة موقفهم دلالة كافية . وأهمها الرأي الذي رد عليه ابن الأنباري ، وجاء ابن درستويه في شرح الفصيح حين قال (14) : « إنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني . فلما جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتفظية .. » .

وتتقف هذا القول من ابن درستويه فشان من الناس . أبدأ بالفئة المتأخرة في الوجود ، إذ عاشت بيننا في العصر الحديث ، وتقبلت القول في نيسة حسنة ، ودافعت عنه في مواجهة بعض ما وجه إليه

اللغة متفقتان لمعنيين مختلفين ؟ (يشير إلى المشترك) فلا يخلو في ذلك أن يجوره أو يمنعه . فان منعه ورده ، صار إلى رد ما يعلم وجوده وقبول العلماء له ، ومنع ما ثبت جوازه ، وشبهت عليه الألفاظ ، فانها أكثر من تحمى وتحصر ، نحو « وجدت » الذي يراد به العلم ، والوجدان ، والغضب ، و « جلست » الذي هو خلاف قمت ، و « جلست » الذي هو بمعنى اتيت نجدا (وتسمى جنس) . فاذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا ، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه . وإذا جاز وقوع اللفظة للشيء وخلافه ، جاز وقوعها للشيء وضده ، إذا لُذض ضرب من الخلاف ، وان لم يكن كل خلاف ضدا ..

ولم يلجأ ابن فارس إلى المنطق، والجدل العقلي، في دفاعه عن الأضداد . وإنما اعتمد في أحد رأييه على طبيعة اللغة العربية . فقال (9) : « ومن سنن العرب في الاسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد، نحو الجون للأسود ، والجون للابيض » . فالأضداد عنده واحدة من ظواهر اللغة العربية مثل الترادف . واعتمد في رايه الثاني على الرواة الذين نقلوا لنا الأضداد وموقفنا منهم . فقال يصف رأي المعارضين (10) : هذا ليس بشيء ، وذلك أن الذين رووا أن العرب تسمى السيف «مهندا» والفرس «طرفا» هم الذين رووا أن العرب تسمى المتضادين باسم واحد » فابن فارس يوجب أن نوحده موقفنا من هؤلاء الرواة . فان شككنا فيما رووا من الأضداد وجب علينا أن نشك في بقية رواياتهم اللغوية ، وذلك أمر مستحيل . فان وثقنا بما رووا من غير الأضداد، كان واجبا أن نشك بما أوردوه منها . والحق أن ابن فارس كان أكثر توفيقا في دفاعه عن الأضداد ، وأقرب إلى طبيعة اللغة وما تفرضه من مناهج . ويؤسفنا ألا نعرض على كتابه الذي الفه في الدفاع عن الأضداد ، ووصف موقفه من مذهب المعارضين ، في قوله (11) : « وقد جردنا في هذا كتابا ، ذكرنا فيه ما احتجوا به ، وذكرنا رد ذلك ونقضه » .

(9) الصاحبى 97 .

(10) الصاحبى 98 .

(11) الصاحبى 98 .

(12) الصاحبى 98 . المزهري 1 : 387 .

(13) المزهري 1 : 396 .

(14) المزهري 1 : 385 . أضداد ابن الدهان 5 .

من نقد على المصور . قال عبد الفتاح بدوي (15) :
 « ينبغي الا يعزب عنا ان التضاد مناف لطبيعة اللغة ،
 وانه لا يسهل التفاهم بين الناس . فمن الصعب ان
 نقبل ان المعاني الاولية المتضادة يتفاهم الناس عنها
 بلفظ واحد . والصعوبة التي تنشأ من التضاد اكبر
 جدا من التي تنشأ من الاشتراك . واذا قيل : ان
 القرائن توضح المراد كان هذا تسليما حقا بمنافاة
 التضاد لطبيعة اللغة ، لان الاعتماد على القرائن ليس
 من طبيعة اللغات في سداقتها . وانما هو طور آخر
 فوق ذلك » .

اما الفئة الاولى في الوجود فكانت مربية . ولم
 تقبل القول الا لتستند اليه في الطمن على العرب ،
 اذ سلمت بصحة القول وصحة وجود الاضداد في
 مان واحد ، واقامت عليهما من الاحكام ما يتسق مع
 ما ربهما الحاقدة . قال ابن الانباري (16) : ويظن اهل
 البدع والزيغ والازراء بالعرب ان ذلك كان منهم
 لتقصان حكمتهم ، وقلة بلافتهم ، وكثرة الالتباس في
 محاوراتهم ، وعند اتصال مخاطباتهم . فيسالون عن
 ذلك ، ويحتجون بان الاسم منبئ عن المعنى الذي
 تحته ودال عليه ، وموضع تاويله . فاذا امتور اللفظة
 الواحدة معنيين مختلفان لم يعرف المخاطب ايها اراد
 المخاطب ، وبطل بذلك معنى تعليق الاسم على
 المسمى »

وكان رد ابن الانباري على هذه الفئة الشعبية
 بقوله (17) : « احدهن ان كلام العرب يصحح بعضه
 بعضا ويرتبط اوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب
 منه الا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه . فجاز
 وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين لانها بتقدمها
 ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية احد المعنيين دون
 الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والاخبار الا معنى
 واحد . . ومجرى حروف الاضداد مجرى الحروف
 التي تقع على المعاني المختلفة وان لم تكن متضادة ،
 فلا يعرف المعنى المقصود منها الا بما يتقدم الحرف
 ويتاخر بعده مما يوضح تاويله . »

وتساقط البنا من اقوال منكري الاضداد ما
 يكشف عن ادلة اخرى لهم . ولكن هذه الاقوال لا

تحاول ان تهدف القاعدة التي قامت عليها الاضداد
 كما استهدف قول ابن درستويه السالف ، بل تسير
 في اتجاه مخالف بعض المخالفة ، يجعلنا نستطيع ان
 نعلم عليها ونستفيد منها في موضع اخر . ولذلك
 نرجو عرضها والحديث عنها الى ذلك الموضع ،
 وننقل الى المحدين من الشرقيين والمشرقيين .

فيبرز امامنا عبد الفتاح بدوي اكثر الرافضين
 للاضداد تطرفا وتوسعا في رايه ، اذ انكرها انكارا
 بانا ، واعين : « واننا لتتحدى الدين يرممون ان في
 اللغة اضدادا ونباهلهم ، بجميع كلمات اللغة العربية ،
 ان ياتونا بلفظ واحد له معنيان متقابلان بوضع واحد .
 فان لم يفعلوا ولن يفعلوا - فليس في اللغة تضاد » .
 وقد اتخذ عبد الفتاح بدوي من قول ابن درستويه
 اساسا ثم اقام عليه عنته في هذا النفي المطلق
 للاضداد . قال : « ينبغي الا يعزب عنا ان التضاد
 مناف لطبيعة اللغة ، وانه لا يسهل التفاهم بين
 الناس . فمن الصعب ان نقبل ان المعاني الاولية
 المتضادة يتفاهم الناس عنها بلفظ واحد . والصعوبة
 التي تنشأ من التضاد اكبر جدا من التي تنشأ من
 الاشتراك » . ورد على ابن الانباري قائلا : « واذا
 قيل : ان القرائن توضح المراد ، كان هذا تسليما
 حقا بمنافاة التضاد لطبيعة اللغة ، لان الاعتماد على
 القرائن ليس من طبيعة اللغات في سداقتها ، وانما
 هو طور اخر فوق » . ثم قسم عبد الفتاح بدوي
 الاضداد الى طوائف ، واتبع كل واحدة بما يبطلها في
 نظره . واعان ان امثاله موجود في اللغات المختلفة ،
 واتي بشواهد من اللغة الفرنسية .

وقد اجملت دائرة المعارف الاسلامية والدكتور
 منصور فهمي الادلة التي اعتمد عليها المستشرقون في
 انكار الاضداد ، فكانت كما يلي :

1 - كانت معظم الكلمات التي اوردها مؤلفو
 الاضداد معروفة عند العرب بمعنى واحد فقط .

اما المعنى الآخر المضاد له فلم يرد الا في
 روايات نادرة ، بل روايات جديدة بالشك .
 ولا ريب ان بعض الالفاظ التي اوردها
 كتب الاضداد من هذا القبيل ، مثل ذلك ما

(15) دائرة المعارف الاسلامية ، مادة اضداد .

(16) الاضداد 1 .

(17) الاضداد 3 .

ما رواه ابو زيد (18) : « تصدق الرجل : اذا اعطى صدقته . وبعض العرب يقول : تصدق : سال ، والجيد : تصدق : اعطى » . ولكن يجب الا يغيب عن بالنا ان القديما انفسهم - وجامعي الاضداد - هم الذين تقدموا مثل هذا اللفظ ، وابانوا الرديء والجيد منه ، كما نرى في النص السابق ، ومقابله عند ابن الانباري (19) : « يقال : قد تصدق الرجل : اذا اعطى ، وهو المعروف المشهور عند اكثر العرب ، وقد تصدق : اذا سال وهو القليل في كلامهم » وعند ابي الطيب (20) : « قال ابو حاتم : والمعروف عند العرب تصدق : اذا اعطى الصدقة » . وامثال هذا التقدير كثيرة عند ابي حاتم وابن الانباري وابي الطيب خاصة ..

2 - يعوز اكثر ما ذكروا من الاضداد الشواهد الموثوق بها ، حتى قال جيز Gliese انه لم يعثر في الشعر القديم الا على 22 لفظا من الاضداد . وذهب هرفشايد الى ابعد من ذلك . فعقب على قول جيز ملنا (21) ان هذا العدد يمكن ان تقلل منه لو اردادت معرفتنا بالمعاني الاصلية لهذه الالفاظ . وكان ابن الانباري هو الذي لفت المستشرقين الى الشك في الاضداد التي لا يوجد شواهد عليها ، اذ فعل ذلك في الحميم قال (22) : « قال بعض الناس : الحميم من الاضداد ، يقال الحميم للحار ، والحميم للبارد . ولم يذكر لذلك شاهدا ، والاشهر في الحميم الحار .. » . واعلم ان الشاهد هو الدليل على صحة التضاد حين قال (23) : « قال بعض اهل اللغة : الضد يقع على معنيين متضادين ، ومجره مجرى الند . يقال فلان ضدي : اي خلافي ، وهو ضدي : اي مثالي . قال ابو بكر (ابن الانباري) : وهذا عندي

قول شاذ لا يعول عليه ، لان المعروف من كلام العرب : العقل ضد الحق ، والايمان ضد الكفر . والذي ادعى من موافقة الضد للمثل لم يقم عليه دليلا تصح به حجته » .

ولكن الحق ان القديما اوردوا كثيرا من هذه الالفاظ ، او كثيرا من المعاني المتضادة ، مهملة . فلم يوردوا لها شواهد البتة ، او اوردوا منها ما يشهد للمعنى المعروف وتركوا المعنى غير الشائع بدون شواهد . مثال ذلك دهور ، وزجور ، ونهوز ، وبحتز ، في اضداد قطرب (24) ، وعنه روتيه بقية كتب الاضداد دون ان تكثرث لاضافة الشواهد (25) . والامر نفسه نجده في اضداد الاصمعي (26) ، وابي حاتم (27) ، وابن السكيت (28) ، وغيرهم . ولكننا يجب ان نحترس هنا ايضا ، فان القديما لم يكونوا يشعرون بوجود ايراد الشواهد على كل ما يسمعون ويروون ، وخاصة اذا كان اللفظ قد سمعوه في غير شعر . بل انهم تخففوا في بعض الاحيان من بعض الشواهد التي كانت بين ايديهم ، كما فعل ابو حاتم عندما حذف بعض شواهد الاصمعي من امثال شواهده ومعبده ومغلب .

3 - لا يجوز الاعتماد في البات التضاد على موضع اللفظ من الكلم دون الاعتماد على الاصل اللغوي لهذا اللفظ . والمراد بهذا النظر الى معنى اللفظ في حال افراده عندما يركب في جملة ، لان السياق قد يكسبه معنى جديدا ، هو الذي يخرج به الى التضاد مثال ذلك قول ابن الانباري (29) : « ومن الاضداد ايضا قول العرب للرجل : « ماظلمتك وانت تصنفي » يحتمل معنيين متضادين : احدهما ما ظلمتك وانت

(18) ابو حاتم 116 . ابن الدهان 14 .

(19) 110

(20) 437

(21) مجلة الجمعية الآسيوية الملكية بلندن ، سنة 1895 ، ص 223 .

(22) 82 . وانظر اضداد ابي الطيب 208 .

(23) 7 .

(24) 11 ، 15 ، 18 ، 49 .

(25) ابن الانباري 255 ، 242 ، 244 ، 257 . ابو الطيب 273 ، 332 ، 650 ، 85 .

(26) 17 ، 30 - 32 .

(27) انظر ادم ، افلت ، مؤدي ، اسد ، اضب ، امعن ، وغيرها .

(28) 196 ، 199 .

(29) 160 .

وكيف وجدت في اللغة . واشترك في هذه المحاولة من افقت آراؤهم ، ومن اختلفت ، ومن اترفوا بها ومن رفضوها ، والقديما والمحدثون ، والعرب والمستعربون . وان كثيرا من الآراء التي اتى بها منكرو الاضداد هي في الحقيقة محاولة لتلميل وجودها ، ولذلك ادخرتها لاوردتها هنا .

واختلفت الطرق التي سلكها العرب وغير العرب في دراسة هذه الظاهرة اللغوية، في كثير من الاحيان. فقد اوغل بعض المستشرقين في تاريخ البشرية وارجع ظاهرة الاضداد الى المصور القديمة، عندما كان العقل البشري في سداخته، فلم يكن يفطن لما يعثره من تناقض . وكان قائل هذه النظرية هو ابل Abel اذ اعلن ان الاضداد هي البقية الباقية مما كان للوائل من تناقض منطقي في التفكير . ولكن هذا القول لم يلق رواجاً حتى في اوساط المستشرقين ، فرد عليه فيل Veil ورفضه هو وراي ليجست Leguest الذي ارجع الاضداد الى اشتقاقات مبالغ فيها ..

وتوسط بعضهم في الايفال ، فلم يرجع الى التاريخ البشري ، واقتصر على التاريخ العربي القديم . فاعلن جيز ان العرب اقترضوا بعض هذه الاضداد من اللغات المجاورة لهم . ولما كان معناها الاصلية قد تختلف ابحاءا ، فقد ادى ذلك الى التضاد في العربية . وضرب مثالا لذلك بلفظ (جلل). اعلن ان العربية اخذته من اللغة العبرية ، وهو فيها بمعنى دحرج . واذا كان الشيء المدحرج ثقيل احيانا ، وخفيفا احيانا ، فقد اتمدت العربية على هذين الايحاءين المتضادين للكلمة الواحدة واعطتها معنيين متضادين هما عظيم وحقير .

واقصد بعضهم الآخر ، ونظر في تاريخ الجماعة الواحدة ، فوجد فيه من التطور ما يؤدي الى التضاد دون استعارة من الخارج . وضرب جيز مثالا لذلك بالفعلين باع وشري . فقد كان المعنى الاصيل لهما بادل، حين كان البيع والشراء يقوم على مبادلة السلع . فلما هرفت النقود ، اخصص كل فعل منهما بواحد من القائمين بالعمل . ولكن رواسب العهد القديم بقيت حية ، فكانت تلقي ظلالها على معنى الفعلين ، فتخلط بينهما .

واضاف الدكتور منصور فهمي الى المثال السابق مثالا من حياتنا الحاضرة ، يلتبس فيه معنى الفعل لحدائة عهد الناس بالحديث الذي يدل عليه . فلما

ايضا لم تظلمني ، بل مذهبك انصافي ، واستعمال ما استعمله من ترك الظلم لك والحنف عليك والمعنى الآخر : ما ظلمتك لو انصفتني ، فاما اذ لم تنصفتني فاني اكافئك بمثل فعلك . وقول الله عز وجل : (وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) يفسر تفسيرين متضادين : احدهما : وما كان الله معذبهم واولادهم يستغفرون، اي قد وقع له في عنقه جل وهز انه يكون لهم ذرية تعبدوه وتستغفر لهم . فلم يكن ليوقع بهم هدايا يجتث اصلهم ، اذ علم ما علم من صلاح اولادهم وعبادتهم له جل وعلا . والتفسير الآخر : وما كان الله معذبهم لو كانوا يستغفرون ، فاما اذ كانوا لا يستغفرون فانهم مستحقون لفروب العذاب التي لا يقع معها الجوار والاصطلام ، بل تكون كما وقع بهم من عذاب الجذب في السنين التي لحقتهم فاكلوا فيها الجيف والعلهز ، وكذاب السيف والاسر الذي لحقتهم يوم بدر وغيره . والله اعلم بحقيقة ذلك كله واحكم .

ولم يلتفت المؤلفون الاولون في الاضداد لهذا النوع ولم يشيروا اليه في كتبهم . وانما ظهر في القرن الرابع عندما شاعت بين الكتاب الرغبة في الاحاطة والاسراع والايان بما لم يات به السابقون. فتجلى عند ابن الانباري، ومن اخذ منه من اللاحقين عليه كابن الدهان والصفاني .

واضاف الدكتور منصور فهمي الى الاسباب السابقة سببا آخر ، يمكن ان نسميه - اذا احسنا الظن - تساهل اللغويين ، واذا اسأناه سميناه حب التكثر والتزيد والتباهي بما اورده كل منهم من الاضداد . فقد دفعهم ذلك الى ايراد كثير من الالفاظ لا صلة لها بالاضداد ، وانما هي من المشترك ، مثل المعصر والحزور والروح والقلب والهاد وزنا ونسل . الخ .

وتوجد الى جانب ما ذكرت عدة اسباب اخرى اوردها المستشرقون والدكتور منصور فهمي ، ولكن تنقصها صفة العموم التي تحل فيها الاسباب التي ذكرتها . فهي لا تتحدث الا عن نوع واحد من الاضداد، ولذلك ابقياها الى حين معالجة انواع الاضداد ..

اصول الاضداد

منذ تبنى اللغويون الى الاضداد، واختلفوا فيها، وهم في محاولة دائبة لتعليلها والكشف عن نشأتها ،

عليها حتى يؤدي بها ذلك الى التضاد . مثال ذلك الدفر ، التي تطلق على الرائحة الطيبة والكريمة . وسبب ذلك اختلاف شعور الانسان بها ، اذ يحبها شخص ويرتاح اليها ، ويتأفف منها اآخر وينفر لشدتها ..

اما اللغويون العرب فقصروا جهودهم على الاضداد العربية ، ولم يعمدوا عنها لا تاريخا ولا لغة ولا اجتماعا ، وحاولوا ان يتبينوا اصولها ونشأتها ومسالكها في اللغة العربية نفسها . واكثر الآراء التي رأيتها شيوعا عندهم كون كثير من هذه الاضداد من آثار اللهجات الكثيرة التي ضمتها العربية الفصحى . قال ابن الانباري (30) : « قال آخرون : اذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فمحال ان يكون العربي اوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ولكن احد المعنيين لحي من العرب ، والمعنى الاخر لحي غيره . ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء .. فالجون الابيض في لغة حي من العرب ، والجون الاسود في لغة حي اآخر . ثم اخذ احد الفريقين من الاخر .. » . وترددت اصداء هذا القول عند أبي علي الفارسي (31) ، وأبن الدهان (32) ثم الكتاب الحديثين . وكان احد الدعائم التي استند اليها ابن درستويه (33) في انكار الاضداد ..

وأورد ابن الانباري رأيا آخر لم ينسبه الى احد ، وكان له صداه ، أيضا في الدراسات اللاحقة . قال (34) : وقال آخرون : اذا وقع الحرف على معنيين متضادين ، فالاصل لمعنى واحد ، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع . فمن ذلك الصريم ، يقال ليل صريم . وللنهار صريم ، لان الليل ينصرم من النهار ، والنهار ينصرم من الليل ، فاصل المعنيين من باب واحد ، وهو القطع . وكذلك الصارخ والمستفيث ، سميا بذلك لان المفيث يصرخ بالاغاثة ، والمستفيث يصرخ بالاستفافة ، فأصلهما من باب واحد .. » .

وقد جعل الشيخ محمد الخضري هذا القول واحدا من رأيين له في تعليق نشأة الاضداد قال (35) :

كنا حديثي مهد بالقناطر (الكباري) التي تفتح وتغلق ، لم نستطع ان نستقر بعد على اعطاء لفظ واحد لكل من عملها . فنحن نقول : فتحت القنطرة اذا اطلقت في وجه المارة وفتحت للمراكب ، واذا فتحت امام المارة واغلقت طريق المراكب أيضا . وربما اجتمع الى حدائة المهد اختلاف النظرة .. فأصحاب المراكب يقولون عنها : فتحت ، اذا فتحت لهم واغلقت نسي وجه المارة ، وهؤلاء يقولون : فتحت ، ان حدث العكس . ولكن هؤلاء وهؤلاء غير منفصلين ، ومن هنا صار للكلمة معنيها المتضادان والشائعان معا ..

ولم يلتفت فريق الى التاريخ وبحث عن العلة فيمن يراه من جماعة وفرد ، وما يسودهما من ظواهر ذات تأثير في اللغة . فذهب الى ان بعض المعاني المتضادة يرتبط بعضها ببعض وتتدامى في الذهن ، فتؤدي الى الاضداد . مثال ذلك كلمة « البين » التي تطلق على الفراق والاجتماع ، والسبب في ذلك ان الانسان قد يفترق وحده عن جماعته ، وقد يفترق فيلحق بجماعة اخرى . ولا يختلف هذا القول كثيرا عن القول الاخر الذي اوردته دائرة المعارف الاسلامية أيضا منسوبا الى جيز ، ويرى ان الارتباط بين المعنى قد يكون بسبب ان احدهما نتيجة للاخر . مثل خفي البرق بمعنى ظهر واستتر . فان البرق لا يكاد يظهر حتى يخفي ، فالظهور والاختفاء متلاحقان ، وثانيهما نتيجة لاولهما . ومثل « ناء » بمعنى نهض بالحمل في مشقة ، وحمل الحمل . ومثلها ما سماه تداخل الاحداث ، فما كان اآخر الامر قد يكون اولا لغيره ، وما يكون اولا لامر قد يكون اآخر لغيره مثل « السدفة » فهي الوقت الذي بين النور والظلمة ، يمكن ان تختلف فيها القبائل أو الافراد بل سامعوها من اللغويين فيظنوا ان المراد بها النور وحده أو الظلام وحده .

وآخر ما جمعه جيز من أسباب التضاد فموض الانفعالات والمشاعر وانبهامها واختلافها من شخص الى اآخر ، وتسرب هذا الفموض الى الالفاظ التي تدل

(30) 11 .

(31) المخصص 13 : 59 .

(32) 5 .

(33) الزهر 1 : 385 .

(34) 8 .

(35) الاصول 174 .

التخالف عنده تداخل اللغات ، وحذف حرف التعدية من الفعل اللازم لكثرة الاستعمال ، وتشبيه الفصل برادفه في المعنى أو ما نعرفه اليوم باسم التضمين . ويجدر بنا - قبل أن نترك ابن درستويه - أن نلاحظ أنه اضطر إلى الاعتراف بأنه « قد يجيء الشيء النادر من هذا » في اللغة ، فهو لم يستطع أن ينكر وجود هذا النوع المتخالف والمتضاد من الالفاظ في اللغة ، ويعلم خلوها التام منه ، وإنما أعلن أنه « نادر » وله علله ..

واسم أبو علي الفارسي في التعليل أيضا ، فأضاف العلة المجازية . روى ابن سيده عنه (37) : « أما .. اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا . ولكنه من لغات تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء ، فتكثر وتقلب فتصير بمنزلة الأصل » . وقد كان لهذا الرأي الأخير صداه الواسع في تقسيم الأضداد بعد ذلك .

هذه هي الآراء التي جاء بها القدماء في مرض تعليل الأضداد حيناً ، ومعرض انكاره حيناً آخر . وتلقفها عنهم المحدثون فأذاهوها بينهم مقتصرين عليها تارة ، ومتسعين فيها أخرى ، ومتشعبين بها في أحوال كثيرة حتى خلصوا إلى آراء ما كانت تدور في خلد القدماء ..

وبقي أمامي المذهب الثاني الذي جمعه الشيخ محمد الخضري (38) علة لنشأة الأضداد وهو أن يطلق اللفظ على شيء واحد ، تتغير مظاهره أحيانا ، فلا يفتن السامع إلا إلى المظهر ، فيحكم بالتخالف والتضاد .. مثال ذلك عنده الجون ، فالأصل فيها أن تطلق على السحاب . ولما كان من السحاب الأبيض ومنه الأسود فقد ظن اللغويون أن هذه الصفة مراعاة في اللفظ ، وأنه يطلق على الأبيض من السحاب تارة ، وعلى الأسود أخرى ، فهو إذن من الأضداد . وليس الأمر كما ظنوا ، فلا تضاد في اللفظ لأنه لا يدل إلا على السحاب مجردا من كل صفة ..

وآخر العلل التي عثرت عليها ما أضافه الدكتور منصور فهمي مستقيا إياه من أقوال القدماء عن

أولهما أن يكون بين المعنيين فكرة واحدة تجمعهما فيصالح اللفظ لكل منهما لاشتراكه في هذه الفكرة . وحين يفتن الناس من هذه الفكرة المشتركة يفتنون أن اللفظ من الأضداد . مثال ذلك الصريم ، هو الليل أو النهار . وأصل اللفظ من الانصرام بمعنى الانسلاخ ، فالليل صريم لأنه ينسلخ من النهار ، والنهار صريم لأنه ينسلخ من الليل ، وهما متداخلان . ومصدق ذلك الآية الكريمة : « يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل » .

ونستطيع أن نضع تحت هذا القول ما علل به عبد الفتاح بدوي التضاد في الفعل باع . فقد رأى أن المعنى الأصلي له مد باعه ، سواء للاخذ أو العطاء ، ومن هنا اطلق على الشاري والبائع لأن كلا منهما يفعل ذلك في وقت البيع .

وجاء ابن درستويه بعلمتين أخريين للتخالف والتضاد في معنى الكلمات . قال السيوطي (36) حاكيا قوله : « فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تمعية وتغطية . ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا العلل ، كما يجيء فعل وأفعال . فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين ، وأن اتفاق اللفظان . والسماع في ذلك صحيح من الصرب ، فالتأويل عليهم خطأ . وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين ، أو لحذف واختصار وقع في الكلام ، حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ . وذلك أن الفعل الذي لا يتمدى فاعله ، إذا احتيج إلى تعديته لم تجز تعديته على لفظه الذي هو عليه حتى يغير إلى لفظ آخر ، بأن يراد في أوله الهمزة ، أو يوصل به حرف جر بعد تمامه ، ليستدل السامع على اختلاف المعنيين . إلا أنه ربما كثر استعمال بعض هذا الباب في كلام العرب ، حتى يحاولوا تخفيفه ، فيحذفوا حرف الجر منه ، فيعرف بطول العادة ، وكثرة الاستعمال ، وثبوت المفعول وأمرابه فيه خاليا عن الجار المحذوف . أو يشبه الفعل بفعل آخر متعدد على فيسر لفظه ، فيجري مجراه لاتفاقيهما في المعنى ، كقولهم : حبست ، الدابة ، وحبست ما لا على المساكين » . فأسباب

(36) الزهر 1 : 385 .

(37) المخصص 13 : 59 .

(38) الأصول 174 .

التفاؤل والتطير والتهكم ، إذ ان العرب اعتادوا ان يعدلوا عما يكرهون من الفاظ الى ما يحبون ، فسما الصحراء المهلكة : المفازة من الفوز ، والاعمى : البصير ، والمدوغ : السليم : ونادوا الجاهل بقولهم : « يا هائل » . ولا زلنا نحن نسمع في المقاهي عبارة : « خذ اللبان » يريدون بها الاكواب الفارغة .

ويؤدي بنا التأمل الدقيق في العلل التي أوردتها الدارسون للغة العربية نفسها دون محاولة للفلسفة أو للثور على نظرية عامة أو الإبتداع في مجاهل التفكير البشري ، يؤدي بنا هذا النوع من التأمل الى ان اهم ما قالوا من طلل واطخره هو « المعنى الاصلي للالفاظ » . فنحن في حاجة الى اعادة النظر في هذه الالفاظ ، وفيما ذكره لها اللغويون من معان ، وفي حاجة الى محاولة استكشاف الطريق الى المعنى الاصلي الحق لها ، الذي لا يابه بما حولها من ملايسات ، ولا بما يرتبط بها من ظواهر ، ولا بما يؤدي اليه من نتائج ، ولا بما قطعه اللفظ من اشواط سائرا في طريق معتدلة اانا ومعوجة داونة . فان وصلنا الى ذلك المعنى ، فمرنا الضوء من كل مكان ، واستبان لنا تطور اللفظ ، وما اكتسبه من معان ودلالات ، وما احيط به من ظلال ، جعلته مشوبا بالفموض احيانا ، وهرضة للخطا احيانا اخرى .

واما بقية العلل فهي ارباب بعض الطرق التي سلكها اللفظ ليصل الى درجة التضاد مثل اللغات ، والمجاز ، والحذف للتخفيف ، وما اليها من امور . كذلك يؤدي بنا التأمل الدقيق في الاقوال السالفة الى نتيجة قد تبدو غريبة ولكنها حقيقة واقعة . اعني انه لم يوجد من اللغويين على قدر ما نستطيع الحكم من خلال ما عندنا من معلومات من ينكر وجود الاضداد في اللغة العربية الفصحى . فمن رفضوا الاضداد رفضوا اصالتها ، اريد انهم رفضوا ان تكون وضمت اصلا للمعنيين المتضادين . ولكن ما خضعت له من تطور بالتوسع او المجاز او الحذف ادى الى وجود لفظين متماثلين في كل شيء ، بحيث لا يمكن ان نفرق بينهما ونعدهما لفظين متمايزين ، غير ان معنييهما متضادان . كذلك ادى انصباب الروافد القبلية دون تمييز بينها في تيار العربية الفصحى الى ما اشبه الظاهرة السابقة . فالفصحى بصورتها الراهنة تحتوي على هذا النوع

من الالفاظ (الذي نسميه الاضداد) باعتراف جميع القدماء ، وان اختلفت اصول هذه الاضداد ، والطرق التي سلكتها حتى وصلت الى التيار الحالي . .

ويؤدي بنا ايضا الى نتيجة اخرى اجمع عليها المنكرون والمؤيدون ، هي قلة الاضداد في اللغة العربية الفصحى . فابن درسيويه من المعارضين يصفها « بالشيء النادر » ، وابن الانباري من المؤيدين يقول (39) : « هذا الضرب من الالفاظ هو القليل الظريف في كلام العرب » .

شروط الاضداد

اذا كان من انكر الاضداد اطلق قوله فيها ثم اضطر الى التراجع قليلا منه ، عندما استقصى النظر في اللغة ، او احتوى قوله على ما يوميء الى تراجع ، فاننا نجد الظاهرة نفسها عند المؤيدين لوجود الاضداد او بعضهم .

فقد كان في وهم المؤلفين الاولين ان الاضداد الفاظ قلائل في اللغة . فحاولوا جمعها وابرأها . وتحت اثر من هذا الاحساس ، ومن هذه الغاية ، جمعوا مع الاضداد الفاظا كثيرة عدوها اضدادا ، وهي واهنة الصلة بها . وكان اكثر المؤلفين وقوعا تحت هذا الاثر قطرب : اول من كتب عن الاضداد .

فاضطر من جاء بعده الى ادخال ما قاله في كتابه كيلا يتهم بانه فاته من الاضداد شيء (40) . ولكن اهل القرنين الثالث والرابع كانوا قد اخذوا يتخلصون من هذا الاثر ، بعد ان راوا امامهم من كتب في الاضداد . فآخذوا يمدون النظر فيها ، وفي اضداد قطرب خاصة ، وينقدون منها كثيرا . وعند تتبع هذا النقد استخلصت كثيرا من الشروط يجب ان تتوفر في اللفظ حتى يدخلوه في الاضداد . ولكن الامر المؤسف ان هذه الشروط اهملها واضعوها انفسهم ، ولم يطبقوها على كثير من الالفاظ التي دونوها في كتبهم . وبالرغم من ذلك اتبع هذه الشروط لاهميتها في توضيح «صورة الاضداد» في اذهانهم ، وان لم تتحقق كل التحقق في كتبهم .

واهم مؤلفا يكثر عنده هذا النوع من الاقوال هو ابو بكر محمد بن القاسم الانباري . ونستطيع ان نقول انه يضع الشروط التالية في اللفظ ليعده من الاضداد :

(39) 6 .

(40) ابو الطيب 688 .

الطاحي مندي من الاضداد ، لانه لا يقال طاح
للمنخفض ، انما يقال للمخفض مطحو ومطحى .

واخرج ما كان فعلا واسما ، قال (45) :
« قال قطرب : من الاضداد قولهم : قد جمرت
المرأة : اذا جمعت لها كالتزمتين من حلق ونسف -
والنزعة : ما ينحسر من شعر جانبي الرأس الذى
يمضد نابت فى الجبين - قال : ويقال للدوابية
جمار . ويقال : للمرأة جماران ، اي ذؤابتان ضفرتا
مقبتين على وجهها . . فقول قطرب : جمرت المرأة
ولها جماران من الاضداد ، ليس بصحيح ، لان
جمرت لا يكون بمعنى وفرت الشعر ، ولا يقال : جمار
لما يضاد للدوابية ، فلا وجه لادخاله فى حروف
الاضداد . »

فاين الانباري يشترط ان يكون المعنيان
المتضادان لفعلين أو اسمين أو صفتين ، وكل منها
على وزن واحد ، ولا يحكم بالتضاد فيما شذ عن
ذلك .

كذلك اشترط ان يكون للصفة الواحدة معنيان
متضادان لا يمكن ردهما الى معنى واحد ، قال (46) :
« قال بعض الناس : طرب : حرف من الاضداد .
يقال : طرب اذا فرح ، وطرب اذا حزن . . ولم
يصب هذا القائل مندي ، لان الطرب ليس هو
الفرح ولا الحزن ، وانما هو خفة تلحق الانسان فى
وقت فرحه وحزنه . »

واتفق ابو الطيب اللغوي معه فى هذا الرأي ،
قال (47) : « ابو حاتم وقطرب قالا : ومن الاضداد
المائم . فالمائم النساء المجتمعات فى فرح وسرور ،
والمائم النساء المجتمعات فى غم وحزن ومناحة . . .
وقال غيرهما : المائم جماعة النساء ، لا واحد لها
من لفظها ، وسواء كن فى وليمة او مناحة او فى
غيرهما بعد ان يكن مجتمعات . فعلى هذا ليس المائم
عنده من الاضداد . »

1 - ان تكون صيغة اللفظ ذي المعنيين
المتضادين واحدة . فاخرج من الاضداد ما كان احد
المعنيين لافعل والاخر لفعل . قال (41) : « قال
قطرب : من الاضداد قولهم : قد خدمت النمل :
اذا انقطعت مروتها وشسما ، واخدمتها : اذا
اصلحت مروتها وشسما . وهذا ليس مندي من
الاضداد ، لان (خدمت) لا يقع الا على معنى واحد ،
وكذلك (اخدمت) . ولفظ اخدمت يخالف لفظ
خدمت . وما لم يمر الا من معنى واحد بلفظه لا يكون
من الاضداد . » واتفق ابو الطيب اللغوي مع ابن
الانباري فى هذا الرأي ، بل فى كلامه الذى اذكره
بعد ما يدل على اتفاقه معه فى حديثه عن كل الصيغ
التالية .

واخرج ابو بكر منها ما جاء على فعل المجرد
وفعل المضاعف . قال (42) : « قال قطرب : من
الاضداد قولهم : بدن الرجل : اذا حمل اللحم
والشحم ، وبدن تدينا : اذا اسن وكبر وضعف .
قال ابو بكر : وليس الامر مندي على ما ذكر قطرب ،
لان (بدن) لفظه يخالف لفظ (بدن) . وما لا يقع الا
على معنى واحد لا يدخل فى حروف الاضداد . »

واخرج منها على ما كان على فعل وفعل وفعل
من الصفات . قال (43) : « قال قطرب : من
الاضداد قولهم : رجل نجد : اذا كان سريع الاجابة
الى الداعي اذا دعاه . . ويقال : رجل نجد : اذا كان
مفرغا من أي وجه . . وقال غير قطرب : يقال
للمفزع : منجود ونجيد . . قال ابو بكر : وليس
النجد مندي من الاضداد ، لان العرب لا توقعه الا على
معنى واحد ، وما كان بهذه الصفة لا يدخل فى
الاضداد . »

واخرج ما كان على فاعل ومفعول ، قال (44) :
« ومن حروف الاضداد : الطاحي : المنضجع .
والطاحي : المرتفع . . هذا قول قطرب . وليس . »

(41) 276 . وانظر 583 ، 291 ، 298 ، 304 .

(42) 310 .

(43) 320 .

(44) 302 .

(45) 279 .

(46) 57 . وانظر 58 ، 92 .

(47) 21 . وانظر 37 ، 57 .

ولكن هذه الصورة المتماثلة في ظاهرها مختلفة في حقيقتها ، اذ تختلف الملل ، الصرفية التي وصلت بها الى صورتها . مثال ذلك قوله (53) : « ومن الاضداد - زعم التوزي - قولهم : رجل مود اي هالك ، ورجل مود اذا كان ذا سلاح قويا . قال ابو الطيب : وليس كذلك ، لان المودي الهادي غير مهموز ، وفاء الفعل منه واو ، يقال : اودى الرجل يودي ايداء اي هلك . . والمؤدي من السلاح مهموز ، وفاء الفعل منه همزة ، وانما معناه ذو اداة الحرب . يقال : قد ادى يؤدي : اذا تمت ادائه للحرب وسلاحه . . فهذا غير الاول » . وقد ادى به هذا التصور للاضداد الى ان يخرج منها ما جاء على مفتعل ومفتعل مما عينه منقلبة عن ياء او واو ، اذ لا يبين فيه كسر العين وفتحها لسكون الالف ، مثل الميتاع والمجتاب والمجتاح ، ومن المدغم العين في اللام ، مثل المبتز والمحتز والمختص . ووضعه في اواخر الكتاب (54) .

واخرج مجموعة تماثلها لاختلاف حرف العلة الاصلي فيها ، قال (56) : « قال ابو حاتم : ومن الاضداد قولهم : ضاع فلان ، من الضياع ، وضاع الشيء اذا ظهر وبدا . . قال اللغوي ، واما انا فلا ارى هذا من الاضداد ، لان شرط الاضداد ان تكون الكلمة اواحداة بمينها تستعمل في معنيين متضادين ، من غير تغيير يدخل عليها . وقولهم : ضاع يضيع من الضياع انما الالف فيه منقلبة عن ياء . . وقولهم ضاع اذا ظهر الالف فيه منقلبة عن واو »

بل ذهب الى ابعد من ذلك واخرج من الاضداد ما اختلفت صيغ المجرى والمصدر منه من الافعال ، ومد ذلك اختلافا بينهما . قال (57) : « ومن الاضداد القانع ، زعموا . قالوا : فالتانع الراضي ، والقانع السائل الطالب . . قال عبد الواحد : ليس هذا عندي من الاضداد ، لان شرط الاضداد ، على ما اصلنا

واشترط ابن الانباري ايضا ان يكون هذان المعنيان فصيحين لا من ابتكار العامة ، قال (48) : « قال قطرب : الحرفة من الاضداد ، يقال : قد احرف الرجل احرافا اذا نما ماله وكثر ، والاسم الحرفة من هذا المعنى . قال : والحرفة عند الناس الفقر وقلة الكسب . وليست من كلام العرب انما تقولها العامة » .

واشترط ان يكون المعنيان معروفين استعملهما العرب في حوارهم . قال (49) : « قال قطرب : من الاضداد : الهجر ، يقال : هجرت الرجل : اذا عرضت عنه ، وهجرت الناقة : اذا شددت في انفها الهجار - وهو حبل - لتعطفها على ولد غيرها . . وهذا القول عندي بعيد ، لان المعنى الثاني لم يستعمل في الناس » .

ويبدو ان ابا الطيب اللغوي يتفق مع ابن الانباري في هذا الرأي ايضا ، وان لم يطن ذلك صراحة « قال مثلا (50) : « قال قطرب ، ومن الاضداد التفل . فالتفل المنتن ، والتفل المتطيب . قال ابو الطيب : المعروف من التفل المنتن » .

واشترط ابو الطيب الا يكون المعنى الثاني مجازيا . فاخرج من الاضداد (51) : « ما جاء مسمى باسم غيره ، لما كان من سببه » مثل العشاء الذي يطلق على الناقة التي بلغت عشرة اشهر في حملها ، والناقة التي نتجت حديثا ، والارة الذي يطلق على الحفرة التي فيها النار ، وعلى النار نفسها .

واشترط في المعنى الا يكون مقلوبا او مزالا عن جهته ، مثل قولهم ناه بي الحمل ، ويا خيل الله اركبي . ولم يعد ذلك من الاضداد (52) .

وانفرد ابو الطيب اللغوي باخراج مجموعة من الالفاظ تتضاد في معانيها وتتماثل في صورتها ،

(48) 267 .

(49) 213 . وانظر 288 ، 289 ، 300 ، 346 .

(50) 113 . وانظر 163 .

(51) 711 .

(52) 720 .

(53) 671 .

(54) 691 .

(56) 452 .

(57) 577 .

أولا ، أن تكون الكلمة الواحدة تنبئ من معنيين متضادين ، من غير تغيير يدخل عليها ، ولا اختلاف في تصرفها . والقانع بمعنى الراضي يقال منه قنع يقنع ، مثل شرب يشرب ، والمصدر قناعة وقنعا وقناها وقنمانا - أي رضي - فهو قانع وقنع . والقانع - بمعنى السائل - يقال منه قنع يقنع مثل صنع يصنع ، والمصدر قنوعا لا غيره . . . وإذا تغير البناء لتغيير المعنى فليس من الأضداد .

ونستخلص من هذا غموض صورة الأضداد في ذهن قارئ أو عدم وجود حدود لها ، وأخذها في الوضوح والجلالة والتحدد على مر الزمن . فكانت اللغات الأولى عنها عند أبي حاتم السجستاني . لم كان كمال البروز والتحدد عند ابن الأنباري وأبي الطيب .

انواع الأضداد

نستشرف من الحديث السابق عن أسباب الأضداد ، والاختلاف فيها ، وتغير صورها عند اللغويين ، نستشرف منه أن الأضداد لم تضم فئة واحدة من اللفاظ كان من المحتمل أن يتفق عليها العلماء أو على كثير من الظواهر المتصلة بها .

وبالرغم من احساس العلماء المبكر بأن الأضداد ثبات مدة ، لم يجد بين القدماء من حاول أن يصنفها ، تصنيفا قاصرا أو شاملا . وبالرغم من أن المحدثين اضطروا إلى الفصل بين أنواع منها ، ليسهل عليهم رفضها أو تمليلها ، فإنهم لم يرتقوا بهذا الفصل إلى أن يكون تصنيفا .

والرجل الوحيد الذي حاول شيئا من ذلك هو عبد الفتاح بدوي . ويبدو أنه أراد أن يعرض ما فات اللغويين ، فإمطانا تقسيمين لا واحدا . أما التقسيم الأول لصغير ومحكم ، ويقوم على أساس نحوي . فقد جعل الأضداد أربعة أنواع :

1 - أضداد في اللفظ المفرد ، كالقصر للحيض والظهر .

2 - أضداد في الفعل ، كظن للشك واليقين .

3 - أضداد في التراكيب ، كعبارة « تهببت الطريق وتهببني الطريق » .

4 - أضداد في المتعلقات ، كرفب عنه ورفب فيه .

وكان التقسيم الثاني واسعا ، ينظر إلى عدة أسس بحيث تفيب عن النظر الذي يريد أن يصل إليها . فالأضداد في هذا التقسيم تقع في عشر طوائف ، هي :

1 - الأضداد التي تحقق المعنى في كل من المتعلقين على حد سواء ، مثل اطلاق الصارخ على كل من المغيث والمستغيث .

2 - الأضداد التي يكون أحد معنيها حقيقيا والآخر مجازيا ، مثل اطلاق الكأس على الإناء والشراب الذي فيه .

3 - الأضداد الآتية من لهجات مختلفة ، مثل وثب وسجد .

4 - الأضداد التي يصح أن ينسب مصدرها إلى أي من الطرفين ، مثل اطلاق المولى على السيد والخادم .

5 - الأضداد التي تتوافق منطقيا وتختلف تصريفا ، مثل اطلاق المختار على الشخص الذي اختار ، والشئ الذي اختير .

6 - الأضداد الناتجة عن المتعلقات ، مثل رغب فيه ورغب عنه .

7 - الأضداد الناتجة عن السياق ، مثل : « نسوا الله فنسيهم » .

8 - الأدوات والحروف ، مثل ان واذا وإذا .

9 - الأضداد الناتجة من التفسير ، مثل شاة درعاه ، وماتم . .

10 - الأضداد الناتجة من تصف اللغويين ، مثل بعض .

ومهما يكن من شيء ، فإني لن أنسى كثيرا بالتقسيمات النظرية ، وأن كنت لن أهملها كل الإهمال . وأجعل ههنا كلة في تتبع الأنواع المختلفة التي ادخلها مؤلفو الأضداد فعلا . في كتبهم ، إذا اختلف النظر والتطبيق عندهم . وأبدأ بأول مؤلف : قطرب ، إذ توسع في تصور الأضداد أكثر من غيره ، حتى اضطر من جاء بعده إلى نقده . ورفض كثيرا منها . ولن أقف عند التقسيم ، بل أتبع كل صنف بما وجه إليه من نقد . وهالك ما وجدته من أصناف عند قطرب :

أكثرهم من كتبه . وربما كان واجبا ان نستثني ابا عبيدة والتوزي من هذا الحكم ، اذ يبدو انهما اورداه في كتابيهما . قال ابو الطيب (62) : « قال ابو عبيدة : ترب الرجل يترب تريا : اذا لصق بالتراب من الفقر . . واترب الرجل يترب اتروا : اذا كثر ماله كثره التراب . فاترب المحتاج ، والترب الفني » وقال ابو الطيب ايضا (63) : « قال التوري : ومن الاضداد لبث الرجل اذا اعطيته من الثواب ، وابته اذا طلبت نواله . قال ابو حاتم : ولا اعرف الثاني الا توهما » .

اما الاصمعي فوجدت عنده مثلا لو صح وضعه مع ابي عبيدة والتوزي . قال (64) : « قسط : جار . واقسط بالالف : عدل لا غير . قال الله جل ثناؤه : (واقسطوا ان الله يحب المقسطين) اي العادلين . وقال في الجائرين : (واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) . . » . ويخيل لي ان في العبارة سقطا ، وتمتها : « قسط : جار ، وقسط : عدل . واقسط بالالف : عدل لا غير » بدليل صبارة (لا غير) وبدليل ورودها على هذه الصورة عند ابن السكيت الذي يروي كثيرا من الاضداد عن الاصمعي ، وورودها كذلك عند غيره .

3 - الالفاظ التي تنفق في الصيغة والحدث، وتختلف في نسبتها الى من قام به او من وقع عليه . ومثالها فعمل التي تدل على الفاعل والمفعول . قال (65) : « الريبة : التي تربب . والريبة : التي تربت . قال الله عز وجل في الريبة : « وربائبكم اللاتي في حجوركم » .

1 - الاضداد الحقيقية ، اهي الالفاظ ذات المعنيين المتقابلين عنده . قال (58) : « العقوق للحامل والعقوق للحائل ايضا » . وقال (59) : وقالوا في الاضداد : النحاحة : السخاء ، والنحاحة : البخل » . ونازعه غيره في تضاد بعض ما جاء به من الفاظ .

قال ابو الطيب (60) : وحكى : يقال : بردت الماء ، من البرد ، أي جعلته باردا . وبردته : سخنته . قال : وانشدنا بعضهم :

شكت البرد في المياه ، فقلنا
برديه توافقيه سخينا

قال قطرب : معنى برديه في هذا البيت سخنيه . وقال ابو حاتم : هذا خطأ ، انما هو برديه (يريد : بل رديه) من الورد ، ولكنه ادغم اللام في الراء ، كما يقرا (كلا ، بل ران على قلوبهم) قال ابو الطيب : وهذا الصحيح ، وبه يستقيم معنى البيت . وقال ابن الانباري عن لفظ ماخر (61) : « ومن حروف الاضداد البحتر : يقال رجل بحتر ، اذا كان قصيرا - او بهترا بالهاء ايضا - ويقال : رجل بحتر اذا كان عظيما . ذكر هذا قطرب ، وما علمنا احدا وافقه على ان البحتر يقال للعظيم » .

2 - الالفاظ المتضادة المعاني من اختلاف الصيغ ، مثل فعل وافعل ، وفعل وفعل من الالفعال، وفعل وفعل وفعل من الصفات . وقد اوردت اثنا امثلتها ، وما وجهه اليها ابن الانباري وابو الطيب من نقد ، واخراجهما ايهاا من الاضداد . والحق معهما ، ولذلك لم يوافق قطريا من اتى بعده من مؤلفي الاضداد . فاستبعده

- (58) 69 . واورده ابو حاتم 224 ، وابن الانباري 114 ، وابو الطيب 495 ، وابن الدهان 15 والصغاني 588 .
(59) 133 . واورده ابو حاتم ، 253 ، وابن الانباري 301 وابو الطيب 650 وابن الدهان 20 ، والصغاني 670 .
(60) 86 . واورده ابن الانباري 31 ، وابن الدهان 7 .
(61) 257 . واورده قطرب 49 ، وابو الطيب 85 ، وابن الدهان 7 ، والصغاني 389 .
(62) 115 . واورده ابن الانباري 291 .
(63) 124 .
(64) 21 . واورده قطرب 98 ، وابن السكيت 293 وابن الانباري 26 وابو الطيب 594 ، وابن الدهان 17 ، والصغاني 625 .
(65) 84 . واورده الاصمعي 80 ، وابو حاتم 174 ، وابن السكيت 353 ، وابن الانباري 85 وابو الطيب 310 ، وابن الدهان 11 ، والصغاني 472 .

الفاعل . والتواب : الله تعالى . قال : (وان الله تواب حكيم) . وقال الله تعالى : (ان الله يحب التوابين) .

ويجدر بنا ان نلاحظ ان الاحداث التي تدل عليها هذه الالفاظ او اغلبها تحتاج الى الاشتراك ولا يمكن ان تقع لفرد واحد . فالتربية مثلا تحتاج الى من يقوم بها والى من تقع عليه ، والركوب يحتاج الى راكب ومركوب .. الخ .

4 - الالفاظ المشتركة المعنى المختلفة مظاهره ، مثل قول قطرب (69) : « اهنف الرجل اهنافا - بالنون والتاء : ضحك ضحكا وريدا . واهنف أيضا : بكى . ويقال : تهانف الرجل تهانفا : اذا ضحك ضحك تعجب » . وقال ابن الأنباري : « تهانف معناه قال : ايها ايها في البكاء » . والواضح ان الاهناف هو الحركة والصوت اللذين يصدران من الباكسي والضاحك ، فالمعنى واحد ، غير ان مظاهر مختلفة تنصل به . ومثله الماتم كما رأينا .

ولم يتفرد قطرب بهذا النوع ، بل وجد عند غيره من أصحاب الأضداد . فقد اورد الاصمعي في كتابه الطرب ، التي مر بنا تفد ابن الأنباري لها . ولم اجد عند أبي حاتم من هذا النوع الا ما نقله من قطرب وأبي زيد . مثال ذلك قوله (70) :

« قال أبو زيد : طبخته : اذا شويته ، وكذلك اذا طبخته في القدر . قال : ويقال ، طبخته الشمس اي احرقته ، وطبخته في التنور : اي شويته .. » فالمراد بالطبخ الانضاج ، سواء اكان بالشئ ام بالفلي في القدر ..

والغريب ان ابن الأنباري الذي تفد كثيرا مما ذكره غيره ، وقع هو نفسه فيه ، ورضي عن كثير منه . ومن اغرب ذلك قوله (71) : « الصلاة من الأضداد . يقال للمصلي من مساجد المسلمين صلاة ، ويقال لكنيسة اليهود صلاة . قال الله عز وجل :

وصيغة فعول ، قال (66) : « ومنها قول الله عز وجل : (لئنما ركوبهم) لما يركب . وركوب للفاعل أيضا مثل ضروب وقتول . وقالوا : مكان ركوب : اي مركوب . وقال الآخر : « يدمن صوان الحمصي ركوبا » اي مركوبا . طريق ركوب ، وطرق ركب . وقال اوس :

تضمنها وهم ركوب كأنها
اذا ضم جنبه المخارم رزق

وهو الصف من الناس اذا انقطعوا ، وهو بالفارسية رزده .

وصيغة فاعل أيضا ، قال (67) : « وقد جاءوا بفاعل في معنى مفعول ضدا ، قالوا : سر كاتم ، اي مكتوم ، وامر عارف ، وما انت بحازم عقل : اي محزوم عقل ، وهذه تظليقة بائنة : اي مبانة فيها . اخبرنا الثقة : ومثله قول الله جل وعلا : (لا عاصم اليوم من امر الله) كانه يريد لا معصوم ، و (هو في ميشة راضية) من ذلك اي مرضية ، وقد يجوز ان يكون المعنى في راضية لاهلها ... » . ويرى بعض النحويين ان العبارات تحتوي على فاعل مقدر بمد الصفات ، فالتقدير عنده سر كاتم صاحب او سامعه وامر عارفه الناس ... الخ .

ووافق اللغويون قطربا في مد هذا النوع من الأضداد ، وادخلوه في كتبهم . وتنبه بعضهم الى جمع الالفاظ المختلفة تحت صيغتي فعول وفعيل ، وفترتها بعضهم الآخر . فجمع قطرب معظم صيغ فعول وعقد لها عنوانا خاصا بها ، ولم يجمع صيغ فعيل . واتبعه في الأمرين أبو حاتم ، حتى اشتركا في كثير من الالفاظ التي اوردها (154 - 163) . وجمع الاصمعي بمض صيغ فعول دون عنوان (87 - 91) واهمل صيغ فعيل . فاتبه ابن السكيت .

واضاف أبو حاتم صيغة فعال ، التي تطلق على الفاعل والمفعول اليه . قال (68) : « التواب : التائب

(66) 13 . واورده الاصمعي 90 ، و أبو حاتم 154 ، وابن السكيت 362 ، وابن الأنباري 239 و أبو الطيب

306 ، وابن الدهان 17 ، والصفاني 481 .

(67) 33 - 44

(68) 196 . واورده ابن الأنباري 338 ، و أبو الطيب 111 ، وابن الدهان 8 ، والصفاني ، 411 .

(69) 52 . واورده ابن الأنباري 258 ، و أبو الطيب 683 ، وابن الدهان 21 .

(70) 211 . واورده أبو الطيب 462 ، والصفاني 554 ، ووضع ابن الأنباري في اشباه الأضداد 185 .

(71) 225 . وانظر 227 .

يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى (اراد لا تقربوا المصلى ، هذا تفسير ابي عبيدة وغيره . وقال عز ذكره : (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد) والصوات عني بها كنانس اليهود ، واحدتها صلاة .. فالصلاة موضع صلاة الانسان ، مسلما كان او مسيحيا او يهوديا او غيرهم .

ويتمثل هذا النوع ايضا في اشداد ابي الطيب ، وابن الدهان ، والصفاني ، بسبب كونها تستهدف الجمع ، فهي تورد ما اورده الكتب السابقة عليها . بل اضاف بعضها الفاظا جديدة لم ارها فيما بين يدي من كتب . ومثالها ما اورده الصفاني في قوله (72) : المجباء : التي يتمجب من حسنها ، والتي يتمجب من قبحها . واللفظ عني عن التعليق ، فالواجب ان يفسر بانه التي يتمجب منها ، سواء كان ذلك التمجيب للحسن او القبح او غيرهما .

5 - المشترك المعنى المختلف المفهوم تبعا لاختلاف التعلقات ، مثل قول قطرب (73) : «ومنه ايضا راغ عليهم : اناهم . وراغ عنهم : ذهب عنهم وتنهى . وقال الله جل ثناؤه (فراغ عليهم ضربا باليمين) اي اقبل عليهم ضربا بالالفة .. » وقد نقد بعضهم قطربا على هذا اللفظ ، قال ابن الانباري : « قال الفراء : لا يقال لمن رجع : راغ ، الا ان يكون مخفيا رجوعه .. وقال غير الفراء : لا يكون راغ ابدا الا بمعنى رجع على السبيل الذي ذكر الفراء ، وليس بحرف من الاشداد على ما ادعى قطرب » . وواضح ان معنى راغ واحد ، وهو الحركة الخفية ، ثم يحدد الحرف الذي يوضع بعد الفعل اتجاه هذه الحركة . فاذا كان الى او على ، كانت الحركة ابتالا ومجيئا . واذا كان عن ، كانت الحركة ادبارا وابتعادا .

ولكن قطربا لم يتفرد بهذا النوع من الاشداد ، بل وجد عند غيره من المؤلفين في الاشداد . ومثاله عند الاصمعي ما جاء في قوله (74) : « وحكي ان الاقهام الجوع ، وانشد : - وهو الى الزاد شديد الاقهام - يقال : اقهم من الطعام واقهى : اذا لم

يشتهه . واورد ابن السكيت وابو حاتم وابن الانباري وابن الدهان والصفاني ما ذكره سابقوهم من هذا النوع ، دون تعليق او نقد . واحسن من نقد هذا النوع هو عبد الفتاح بدوري في قوله : « جلي الا تفاد في شيء من الرغبة او السروغ او الانصراف (في قولنا رفيت فيه ومنه ورغت عليه ومنه وانصرفت اليه ومنه) انما الضدية بين معنى في وعن ، وعلى وعن ، والى وعن . وهذه الحروف الفاظ مختلفة ، ليست من الضدية التي نبحث عنها في شيء ، فابن اللفظ الذي له معنيان متقابلان » .

6 - الالفاظ التي اختلفت في العدد الذي تدل عليه قال قطرب (75) : « وقالوا ايضا : الزوج ، الفرد ، يقال : عندي زوجان من خفاف اي خفان . والزوج : الزوج ايضا » . وعلق ابن الانباري (240) على ذلك بقوله : « وهذا عندي خطأ ، لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين ، انما يقال للاثنين زوجان . بهذا نزل كتاب الله ، وعليه اشعار العرب . قال الله عز وجل (وانه خلق الزوجين الذكر والانثى) اراد بالزوجين الفردين ، اذ ترجم عنهما بذكر وانثى . وقال عز ذكره : (ثمانية ازواج من الضأن اثنين ، ومن المزر اثنين) وكذلك ما بعدهما ، فالازواج معناهما الافراد لا غير . والعرب تفرد الزوج في باب الحيوان ، فيقولون : الرجل زوج المرأة ، والمرأة زوج الرجل .. فمن ادعى ان الزوج يقع على الاثنين فقد خالف كتاب الله جل وعز ، وجميع كلام العرب ، اذ لم يوجد فيما شاهد له ، ولا دليل على صحة تأوله » . واظن ان سبب هذا الخلط ، ان اللفظ لا يطلق على كل فرد وانما الفرد الذي لا يد من اقترانه بآخر . وعلى اي حال فاللفظ لا يحتوي على معنيين متضادين ، وانما اختلف الناس في العدد الدال عليه فحسب : واحد او اثنين ، وليس هذا بتضاد .

ووقع فيما وقع فيه قطرب من اللغويين ابو عبيدة ، قال ابن الانباري (76) : « ضعف حرف من الاشداد عند بعض اهل اللغة ، يكون ضعف الشيء

(72) 574 .

(73) 209 . واورده ابو الطيب 328 ، وابن الدهان 11 ، ونقده ابن الانباري 92 .

(74) 13 . ورواه قطرب 104 ، وابن السكيت 288 ، وابن الانباري 144 ، وابو الطيب 596 وابن الدهان 18 ، والصفاني 636 .

(75) 112 . واورده ابو الطيب 338 والصفاني 492 ونقده ابن الانباري 281 .

(76) 78 . واورده ابن الدهان 14 ، والصفاني 551 .

ومغضبنا ورغبتنا ، لعلنا باننا اذا فعل شيئا فعلناه
ابنا . ولهذا اللة قال الله جل ذكره : **ارسلنا ،
وخلقنا . ثم كثر استعمال العرب لهذا الجمع حتى
صار الواحد من هامة الناس يقول وحده : قمنا
وقعدنا ، والاصل ذلك .**

ومهما يكن ، فليس هذا النوع من الاضداد ،
واسوتنا في ذلك من اهملة من اللغويين امثال الاصمعي
وابي حاتم وابن السكيت وابي الطيب ..

7 - الاضداد من اللغات . قال قطرب (79) :
« **المصر - في لغة قيس واسد - التي قد دنت من
الحيف . وامعرت المرأة امصارا . وقد دنا امصارها .
وبلغة الازد : التي قد ولدت او تعنتت .** وسار
على هذا المسلك جميع المؤلفين في الاضداد ، وان
عارضهم بعض اصحاب المعاجم مثل ابن دريد . ومثال
هذا النوع عند الاصمعي قوله (80) : **في المادة الاولى من
كتابه : « القراء عند اهل الحجاز الطهر ، وعند اهل
العراق الحيف . . » . وفي اصداده ايضا (81) :
« قال ابو زيد : السدفة في لغة تميم الظلمة ، وفي
لغة قيس الضوء . قال ابن مقبل :**

وليلة قد جعلت الصبح موعدها
بصدرة العنس حتى تعرف السدفا

اي اسير حتى الصبح فترى ضوء الصبح .
وقال المجاج : « - واقطع الليل اذا ما اسدفا - اي
اظلم » . وقال ابو حاتم (82) : « **العنوة : القهر .
واهل الحجاز يقولون الطاعة . يقال : اخذته عنوة
اي قهرا ، وقال اهل الحجاز طاعة ، وانشدوا :**

هل انت مطيمي ايها القلب عنوة
ولم تلح نفس لم تلم في احتيالها

وقال كثير :

مثله ويكون مثليه . قال الله عز وجل (يضاف لها
المداب ضميين) قال ابو العباس ، عن الاثرم ، عن
ابي هيبدة معناه يجعل المداب ثلاثة امدبة ، قال :
وضعف الشيء مثله ، وضعفاه مثلاه . وقال ابو عبد
الله هشام بن معاوية : اذا قال الرجل : ان اعطيتني
درهما فلك ضعفاه ، معناه فلك مثلاه قال : والعرب
لا تفرد واحدهما ، انما تتكلم بهما بالثنائية . وقال
غير هشام وابي هيبدة : يقع الضعف على المثلين .
قال ابو بكر : وفي كلام الفراء دلالة على هذا .
وفي هذا القول مغالطة ، لان ضعف الشيء اما ان يراد
الشيء معه فيصير الجميع مثلي الاول ، واما ان
يراد وحده فيكون مثله فحسب .

وكذلك سار في طريقهما ابن الانباري ، اذ ارتضى
قول الفراء (77) : « **مثل حرف من الاضداد ، يقال :
مثل ، للمشبه للشيء والمعادل له ، ويقال : مثل ،
للضعف فيكون واقعا على المثلين . زعم الفراء : انه
يقال رايتمكم مثلكم . يراد به رايتمكم ضعفكم ، ورايتمكم
مثليكم يراد به رايتمكم ضعيفكم . من هذا قول الله عز
وجل : (يرونهم مثليهم رأي العين) معناه
يرى المسلمون اي ثلاثة امثالهم ، لان
المسلمين كانوا يوم بدر ثلاث مئة وارمة عشر رجلا ،
وكان المشركون تسع مئة وخمسين رجلا . فكان
المسلمون يرون المشركين على عددهم ثلاثة امثالهم »
وفي هذا القول ما في اللفظ السابق من خطأ في
الشرح .**

ويقرب من هذا الضمير (نحن) ، الذي ادخله
ابن الانباري في اشباه الاضداد قال (78) : « **ومما
يشبه حروف الاضداد نحن ، يقع على الواحد والاثنتين
والجمع والمؤنث فيقول الواحد : نحن فعلنا .
وكذلك يقول الاثنان والجميع والمؤنث . والاصل في
هذا ان يقول الرئيس الذي له اتباع يفضبون بفضبه ،
ويرضون برضاه ، ويقتدون بافعاله : امرنا ونهينا ،**

(77) 79 . واورده ابن الدهان 19 ، والصفاني 657 .

(78) 113 . واورده ابن الدهان 20 .

(79) 101 . واورده ابن الانباري 136 وابو الطيب 509 وابن الدهان 15 والصفاني 584 .

(80) واورده قطرب 99 ، وابو حاتم 134 ، وابن السكيت 276 ، وابن الانباري 8 ، وابو الطيب 571 ،

وابن الدهان 17 ، والصفاني 620 .

(81) 43 . واورده قطرب 5 ، وابو حاتم 114 ، وابن السكيت 316 ، وابن الانباري 564 ، وابو الطيب

346 ، وابن الدهان 12 ، والصفاني 500 .

(82) 185 . واورده قطرب 173 ، وابن الانباري 42 ، وابو الطيب 491 وابن الدهان 15 .

تجنبت ليلى عنوة ان تزورها
وانت امرؤ في اهل ودك تارك

الى كتب الاضداد . ولذلك لم يوردهما احد من جاء
بعده .

ورد في اضداد الاصمعي تفسير عارض للفظ
الانقياص ، اذ قيل في مادة (قلص) (86) : « ويقال
قد قلص الظل : اذا قصر ... وقلص ماء البئر : اذا
جم وكثر . قال الراجز :

يا ربهما من باراد قلاص
قد جم حتى هم بانقياص

والانقياص : ان تشق الركبة طولاً او السن ، قال
أبو ذؤيب الهذلي :

فراق قميص السن فالصبر انه
لكل اثاث عشرة وجبور «

وسها ابن السكيت في عمرة تتبعه لالفاظ الاصمعي،
فالتقط اللفظ ، وخصص له مكاناً بين اضداده ، بعد
مادة قلص . ولكن احداً غيره لم يقع في هذا
السهو ..

10 - الالفاظ المختلف في تفسيرها . قال ابن
الانباري (87) : « فوق حرف من الاضداد ، يكون
بمعنى اعظم كقولك : هذا فوق فلان في السلم
والشجامة ، اذا كان الذي فيه منهما يريد على ما في
الآخر ، ويكون فوق بمعنى دون قولك : ان فلاناً
لقصير وفوق القصير ، وانه لقليل وفوق القليل ،
وانه لاحمق وفوق الاحمق ، اي هو دون المدموم
باستحقاقه الزيادة من الدم . ومن هذا المعنى قول
الله عز وجل (ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلاً ما
بموضة فما فوقها) يقال : معنى قوله : « فما
فوقها » : فما دونها .

ويقال : معناه فما هو اعظم منها . وقال الفراء:
الاختيار ان تكون فوق في هذه الآية بمعنى اعظم ،
لان البموضة نهاية في الصغر ، ولم يدفع المعنى الآخر
ولا رده خطأ وقال قطرب : فوق تكون بمعنى دون مع

اي طائفاً . وكل ما ذكره السالفون من
اضداد اللغات نجده عند اللاحقين منهم مثل ابن
السكيت وابن الانباري وابو الطيب وابن الدهان
والصفاني .

8 - الفاظ الثنائية التي لا تفرد . قال قطرب
(83) : « الصرعان : ناحيتا النهار ، اي اوله وداخره .
ومنه مصراما الباب بلمان ايضاً . ضدان . ذلك لاول
النهار وداخره » . وتابعه في هذا ابن الدهان وحده .
واعترض عليه ابن الانباري قائلاً : « وقال غيره :
الصرعان الفداة والمشي جميعاً ، ولا يقع على واحد
منهما دون صاحبه . وكذلك القرنان والبردان كما
يقال لليل والنهار : اللوان ، والفتيان ، والرذفان ،
والمصران ، والجديدان ، والاجدان ، وابناسبات » .
واغفله غيرهما ، مما يدل على ان القدماء انفسهم لم
يرضوا عن هذا النوع .

9 - المشترك من الالفاظ دون ان يتضاد .
ومثاله ما اورده مانفا من جمرت الشمر ، وللمرأة
جماران . ونقد ابن الانباري له . ويرغم ذلك لم يبرأ
بعض اللغويين من الخلط بين الالفاظ ذات المعاني
المتضادة والالفاظ ذات المعاني المختلفة فقط ، كما فعل
قطرب فهذا هو الاموي يقول (84) : « نار غاضية :
اي مظيمة . ويلة غاضية : شديدة الظلمة » .
والتضاد غير واضح فيه ، الا اذا فهمنا ان الغاضية
هي النار الشديدة الاضاءة .

ووردت في اضداد الاصمعي كلمتان لا تمتان
الى الاضداد ، هما ضنين وظنين ، قيل (85) : « واما
قوله : « وما هو على الغيب بضنين » و « بظنين »
فهما وجهان معروفان . فالضنين البخيل ، يقال :
ضننت اذن ضناً . والظنين المتهم ، وهو من الظنة
اي التهمة . » فهما اقرب الى كتب الابدال منهما

(83) 106 ، وابن الدهان 14 ، وابن الانباري 127 .

(84) الاصمعي 62 ، وابن السكيت 336 ، وابن الانباري 209 ، وابن الدهان 16 ، والصفاني 559 ،
وابو الطيب 524 .

(85) 109 .

(86) 11 ، وابن السكيت 286 .

(87) 153 . واورده ابو حاتم 178 ، وابو الطيب 536 ، وابن الدهان 17 ، والصفاني 616 ، وانظر
قطرباً 163 .

لما لم يقع . وفي التفسير (منع منا الكيل) . أي يمنع منا . و (نادي اصحاب النار) أي ينادون . وقال الحطيثة :

شهد الحطيثة حين يلتقى ربه
ان الوليد احق بالمدد

يريد : يشهد ، لانه قال : حين يلتقى ربه ، ولم يلقه بعد .

« ويكون ايضا يفعل : لما وقع ، ولما لم يقع ، مثل قوله :

ولقد امر على اللثيم يسبني
فمضيت عنه وقلت لا يعنيني

كانه قال : ولقد مررت ، لانه قال : فمضيت عنه . وقال الآخر :

واني لايبكم تشكر ما مضى
من الامر واستيجاب ما كان في غد

أي ما يكون في غد . . . » .

وقال ايضا (90) : « ومن الاصباد - وهي آخره (يريد آخر الكتاب) - : اذ في القرآن لما مضى في معنى اذا ، واذا لما يستقبل ويجريه ايضا في معناها . وقال الله عز وجل (ولو ترى اذ فرغوا فلا فوت) و (لو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم) المعنى يفرغون اذا ، ويوقفون ولم يوقفوا بعد . وقال ايضا : (واذا قال الله يا هبسى ابن مريم) وكان القول يكون في القيامة . لهذا لما لم يقع . وقال أبو النجم :

ثم جزاه الله عنا اذ جرى
جنات عدن في العالسي العلى

كانه قال : اذ يجري ، لان هذا لم يقع بعد . . . وقال اوس :

والحافظ الناس في الزمان اذا
لم يرسلوا تحت هائد ربعا

وهبت الشمال البليل واذا
بات كميع الفتاة ملتفما

الوصف كقول العرب : انه قليل وفوق القليل ، ولا تكون بمعنى دون مع الاسماء كقول العرب : هذه نملة وفوق النملة ، وهذا حمار وفوق الحمار قال : لا يجوز ان تكون فوق في هاتين المسألتين بمعنى دون لانه لم يتقدمه وصف ، وانما تقدمته النملة والحمار وهما اسمان . . . » .

وهذا التمليل لجمال «فوق» من الاضداد خاطيء، فهذا اللفظ لا يكون بمعنى «دون» ابدا . وصبارة انه لاحق وفوق الاحق ، اي يريد منه حمقا ، لا دونه حمقا . فالتكلم بهذه العبارة يريد منها المبالغة في وصفه بالحمق لا التقليل وكذا حال «فوق» مع جميع الصفات . اما مع الاسماء فاختلف فيها ، ولكننا نقول ايضا انها بمعنى «اعظم» لا لغير . فمعنى الآية «ان الله عز وجل لا يستحيي ان يضرب الامثال بالبعوضة» وما هو اكبر منها حجما من الحشرات والحيوان ، مثل الذباب والطيور والكلب والحمار ، التي استمد منها الامثلة في الآيات المختلفة . فاذا كان يقصد من البعوضة الضالة والصفر ، فالمنى انه سبحانه وتعالى لا يستحيي ان يضرب الامثال بالبعوضة وما هو اعظم منها صفرا وضالة شأن . فالتفسيران يبينان ان «فوق» لم تخرج من معناها الاصلي ، وهو «اعظم» .

ونلحق بهذا النوع قول قطرب الذي يشير منا ابتسامة (88) : قالوا : ليال درع : سود الصدور وبيض الامجاز ، وليال درع : بيض الصدور وسود الامجاز ، وشاة درعاء يا هذا : يضاء المؤخر سوداء المقدم ، وشاة درعاء - سوداء المؤخر يضاء المقدم » وقال ابن الانباري مملقا « وتابع قطربا على هذا جماعة من البصريين » .

فماذا كان يضيره لو فسر الليلة الدرعاء والشاة الدرعاء كما فعل عبد الفتاح بدوي بما اختلط بياضها وسوادها كأنها تلبس درعا ، دون اشارة الى المقدمة والمؤخرة فاستراح من هذا في الاضداد . وما اكثر الاضداد التي من هذا النوع .

11 - الافعال ذات الدلالة الزمنية المختلفة ، قال قطرب (89) : « وقالوا فعل : لما وقع ، وفعل :

(88) 142 . واورده أبو حاتم 132 ، وابن الانباري 165 ، وأبو الطيب 271 . وابن الدهان 10 ، والصغاني 465 .

(89) 121 .

(90) 218 .

فقال : اذ واذا فى معنى واحد ... » .

وإرتضى أبو عبيدة هذا النوع من الأضداد ،
وإدخله فى كتابه . قال ابن الأنباري (91) : « قال
أبو عبيدة : كان من الأضداد ، يقال : كان للماضي ،
وكان للمستقبل . فأما كونها للماضي فلا يحتاج لها
إلى شاهد ، وأما كونها للمستقبل فنقول الشاعر :

فأدرت من قد كان قبلي ولم ادع

لمن كان بعدي فى القوائد مصنما

إراد لمن يكون بعدي . قال وتكون كان زائدة ،
كقوله تعالى (وكان الله غفورا رحيمًا) معناه والله
غفور رحيم .

« قال أبو عبيدة : ويكون من الأضداد أيضا ،
يقال : يكون للمستقبل ، يقال : يكون للماضي . فكونه
للمستقبل لا يحتاج إلى شاهد ، وكونه للماضي قول
الصلتان يرثي المفيرة بن المهلب :

قل للقوائف والغزاة إذا غزوا

والبكريين وللمجد الرائح

إن الساحة والشجاعة ضمنا

قبرا بمرؤ على الطريق الواضح

فإذا مرتت بقبره فاعقر به

كوم الجلاد وكل طرف سابع

وانضح جوانب قبره بدمائها

فلقد يكون أخدام وذبالح

إراد : فلقد كان .

« قال أبو بكر : والذي نذهب إليه أن « كان
ويكون » لا يجوز أن يكونا على خلاف ظاهرهما ، إلا
إذا وضح المعنى . فلا يجوز لقائل أن يقول : كان عبد
الله قائما ، بمعنى يكون عبد الله . وكذلك محال أن
يقول : يكون عبد الله قائما ، بمعنى كان عبد الله .
لأن هذا ما لا يفهم ، ولا يقوم عليه دليل . فإذا انكشف
المعنى حمل أحد الفعلين على الآخر ، كقوله جل
اسمه (كيف تكلم من كان فى المهدي صبيبا) معناه : من
يكون فى المهدي فكيف تكلمه ، فصلح الماضي فى موضع
المستقبل لبيان معناه . وإنشد الفراء :

(91) 28 - 69 .

(92) أوردته أبو حاتم 198 ، وابن الدهان 18 ، والصفاني 646 .

فمن كان لا ياتيك إلا لحاجة

يروح لها حتى تقضى ويفتدي

فاني لا يكتم تشكر ما مضى

من الأمر واستيجاب ما كان فى غد

إراد ما يكون فى غد . وقال الله عز ذكره
(ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار) فمعناه :
وينادى ، لأن المعنى مفهوم . وقال جل وعز : (يا أيها
منع منا الكيل) فقال بعض الناس : معناه يمنع منا .
وقال الحطيئة :

شهد الحطيئة يوم يلقي ربه

أن الوليد أحق بالمدر

معناه : يشهد الحطيئة . وقول أبي عبيدة : كان
زائدة فى قوله تبارك وتعالى : (وكان الله غفورا
رحيمًا) ليس بصحيح ، لأنها لا تلتفى مبتدأة ناصبة
للخبر ، وإنما التأويل البتداء عند الفراء ، « وكائن الله
غفورا رحيمًا » فصلح الماضي فى موضع الدائم ،
لأن أفعال الله جل وعز تخالف أفعال العباد ، فأفعال
العباد تنقطع ، ورحمة الله جل وعز لا تنقطع وكذلك
مغفرته وعلمه وحكمته . وقال غير الفراء : كان القوم
شاهدوا الله مغفرة ورحمة وعلمًا وحكمة ، فقال الله
جل وعز : (وكان الله غفورا رحيمًا) أي لم يزل الله
عز وجل على ما شاهدتم » (92) .

ويرى الباحثون البلاغيون أن هذه الانفصال لم
تخرج من زمنها ، سواء أدلت على الماضي أم على
المضارع ، فهي مختلفة بمعناها الإصويل . وإنما
استعمال المضارع فى الماضي التفات ذهني ، كما يبرز
القائل الصور والاحداث الماضية ، ويجلبها تحت
سمع السامع والقارىء وبصرهما ، وكأنها تحدث فى
الحاضر ، لتكون أشد تأثيرًا فيه ، وانطباعًا فى
ذهنه . واستعمال الماضي فى الزمن الحاضر التفات
ذهني ، كما يبرز القائل تأكده من حدوث هذه الانفصال
فى المستقبل ، وتيقنه من ذلك ، وكأنما قد وقعت
حقًا وانتهى الأمر . أما استعمال الانفصال الماضية
والمضارعة فى غير زمنها فى بعض الشعر لغير فرض
بلاغي ، فإنما هو أمر فرضته - فى غالب الظن -
الضرورة ، وليس بالتوسع اللغوي ولا الأضداد .

أرى ثم وجها شوه الله خلقه
فقبح من وجهه وقبح حامله

وقال أبو دؤاد يذكر نرسا :

فهي شوهاء كالخوالق فوها
مستجاف يضل فيه الشكيم «

وأورد أبو حاتم وغيره هذا اللفظ أيضا ، ونسره
الأول تفسيرا واضحا ، إذ قال : « قال أبو عبيدة :
مهرة شوهاء : قبيحة وجميلة . قال أبو حاتم : لا
اظنهم قالوا للجميلة : شوهاء إلا مخافة أن تعيبها
مين ، كما قالوا للفراب : أمور لعدة بصره » .

وهذا النوع من التمجير ليس من الأضداد
أيضا ، لأن قائله يريد أن يوهم السامع بحقيقة اللفظ
لا ضده ، أو يوهم نفسه أيضا ، فهو حين يصف
المدوغ بالسليم يريد أن يوهم نفسه وساميه بأنه
سليم معافى ولا خوف عليه . ولا يريد بأي حال من
الأحوال أن يتصوره مدوغا متألما . وكذا الحال في
بقية الألفاظ . وقد تقدّم بد الفتح بدوي هذا النوع
فقال منه : « إذا طبقنا بسائط علوم اللغة على أمثلة
هذه الطائفة وجدنا المعنى الثاني مجازيا للكلمة ،
والأول هو المعنى الحقيقي ليس غير ، ومعنى الضدية
لا يتحقق بين الحقيقة والمجاز لانهما لا يتساويان في
فهمهما من الكلمة ، وإنما الذي يفهم هو المعنى
الحقيقي فقط ، ولا يفهم المعنى الثاني إلا بتقرينه ،
وبالانتقال من المعنى الأول حتما ، فيفوت معنى
الضدية .

13 - صيغة افعال قال قطرب (98) : « ومنه
أيضا شكاني فلان فأشكيت : إذا شكاك فاعتنته ، وقد
يقولون أيضا : فأشكيتك ، أي زده شكوى . ويقال :
شكا الي ما لقي فما أشكيتك أشكاه ، وقال الراجل :

12 - عبارات التفاؤل والتطير ، قال قطرب
(93) : ومنه أيضا : رجل أمور : للذهاب العين ،
ورجل أمور : للحديد البصر . ويقال غرب أمور ،
لعدة بصره ، وقال الشاعر : - في الدار تحجال
الفراب الأمور - وقال (94) : « وقالوا : البصير :
الصحيح البصر ، والبصير : الأعمى . والآدم :
الأيض ، والظبية الأدماء : البيضاء . وآدم : أسود .
وبعير آدم : حسن البياض شديد سواد المقلتين » .

ووجد هذا النوع عند مؤلفي الأضداد جميعا ،
وعند غيرهم . قيل في أضداد الأصمعي (95) : « قال
أبو زيد : التاهل في كلام العرب : العطشان ،
والتاهل : الذي قد شرب حتى روي ، قال النابغة :

الطامن الطنعة يوم الولى
ينهل منها الأسل التاهل

أي يروى منها العطشان . وقال الأصمعي : الأثى
ناهلة ، والجميع نهال ، ورجل منهل : أي معطش ،
وأبل نهال : أي مطاش ، يتطيرون بها من العطش
فيقولون : هذه أبل ناهلة .. » .

وقال الأصمعي (96) : « سموا المفازة مفعلة من
فاز يفوز : إذا نجا ، وهي مهاكة ، قال الله جل
لناؤه : (فلا تحسبنهم بمفازة من المذاب) أي منجاة .
وأصل المفازة مهلكة ، تنفاهلوا بالسلامة والفوز ،
كقولهم للمدوغ سليم ، والسليم : المعانى » .

وأضاف أبو عبيدة عبارات التطير ، إذ قيل
في أضداد الأصمعي (97) : « قال أبو عبيدة يقال :
فرسي شوهاء . أي حسنة ، ولا يقال للذكر هذا
شيء . ويقال : لا تشوه علي ، أي لا تقل : ما أفصحك ،
فتصيبني بالعين . قال : وما سمعتها إلا في هذين
الحرلين ، وأما التبح فيقال : قد شوه الله خلقه ،
ورجل أشوه ، وامرأة شوهاء ، قال الحطيئة :

- (93) 75 . وانظر ابن الأنباري 269 ، وأبا الطيب 508 ، وابن الدهان 16 .
(94) 76 ، 17 . وانظر أبا الطيب 63 ، 12 ، وابن الدهان 7 .
(95) 45 . وأورده قطرب 55 ، وأبو حاتم 135 ، وابن السكيت 318 ، وابن الأنباري 65 ، وأبو الطيب
637 ، وابن الدهان 20 ، والصفاني 680 .
(96) 38 . وأورده ابن السكيت 319 ، وابن الأنباري 59 ، وأبو الطيب 560 والصفاني 615 .
(97) وأورده أبو حاتم 220 ، وابن الأنباري 181 ، وأبو الطيب 408 ، وابن الدهان 13 .
(98) 201 . وأورده أبو حاتم 147 ، وابن السكيت 365 ، وابن الأنباري 140 ، وأبو الطيب 390 ،
وابن الدهان 13 ، والصفاني 526 .

وتائم : اذا تجنب المائم ، كما يقال : قد تحوب الرجل ، اذا تجنب الحوب ، ولا يستعمل الحوب في المعنى الآخر . . . وقال ايضا تحت حرف من الاضداد ، يقال : تحت الرجل : اذا اتى الحنث ، وقد تحت اذا تجنب الحنث . . . » .

وقال الرضى 103 : « والاغلب في تفعل معنى صيرورة الشيء ذا أصله ، كناهل وتالم . . اي صار ذا أهل ، والم . . . فيكون مطاوع فعل الذي هو لجعل الشيء ذا أصله اما حقيقة كما في البته فتألب وأصلته وتأصل ، واما تقديرا كما في تأهل ، اذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل . ومن الطبيعى ان هذه الصيغة تأتي من الافعال التي تصلح فيها المطاوعة . . »

وقال الرضى ايضا (104) ان تفعل تأتي للتكلف نحو تشجع وتحلم ، وما هو بشجاع ولا حلیم . . اي الصفة منتفية عنه مسلوبة منه ، وللاتخاذ ، ويشترط ان يكون اصل الصيغة اسما لا مصدرا مثل تردى وتوسد من الرداء والوسادة . فهذا المعنى يأتي من الاشياء المادية لا المجردة . وتأتي ايضا للعمل المتكرر في مهلة نحو تجرع وتفهم . وكذلك بمعنى استفعل في الطنب ، والاعتقاد في الشيء انه على صفة اصله ، نحو تنجزه واستعظمته ، ومن الواضح ان الفعل فيهما متمد لا لازم ، واخيرا تأتي للتجنب .

ولو وضعنا هذه المعاني المختلفة لصيغة «تفعل» بجوار معنى التجنب ، لظهر لنا الفرق الجلي . فالصيغة فيهما جميعا - ماعدا التكلف - متمدية لا لازمة ، بخلاف الحال في معنى التجنب . فالاختلاط والتشابه اذن بين التكلف والتجنب . والائنان يفيدان السلب كما رأينا ، لان متكلف الشيء يشمر بعدم وجوده فيه ، ولذلك يتكلفه . ولكن هناك امرا ذاتيا فيهما يفرق بينهما : ذلك هو الاصل المشتقة منه الصيغة . فاذا كان الاصل مكروها فالصيغة للتجنب ، مثل تائم وتحوب . واذا كان الاصل محبوبا فالصيغة

تمد بالاعتناق او تلويها

وتشتكي لو اننا نشكيها

وارضى الاصمعي هذا النوع ، وادخله في الاضداد ، قال (99) : « اطلبت الرجل : اعطيته ما طلب ، واطلبته : الجأته الى ان يطلب ، ومنه قول ذي الرمة :

اضله راحيا كلية صدرا

عن مطلب وطلى للاعتناق تضطرب

يقول : بعد الماء منهم حتى الجأهم الى طلبه ، ويروى : - عن مطلب قارب وراده عصب - . « ويقال : اشكيت الرجل : اذا اثبت اليه ما يشكو منه ، واشكيت : نزلت شكايته .

قال الراجز :

تمد بالاعتناق او تلويها

وتشتكي لو اننا نشكيها

والامر في هذا النوع يسير ايضا ، فالمعنى الاصلي فيها التعدية ، قال الرضى (100) : « المعنى الغالب في افعل تعدية ما كان ثلاثيا » ، فالمعنى الاصيل لاطنب واشكى جواه يطلب ويشكو . ولكن هذا الطاب ، وهذه الشكوى ، كانا سببا في الاستجابة ، اي ازالة اسباب الطلب والشكوى . فارتبط السبب (الشكوى) والسبب (ازالته) في ذهن العربي ، فربط بينهما في لفته ، واطلق عليهما لفظا واحدا . ولكن هذا اللفظ كان حقيقيا حين اطلقه على المسبب . . »

14 - صيغة تفعل ، قال قطرب (101) : « ويقال : تائم فلان : كره الائم ، وهو من لفظ الائم ، وحر ج ايضا بخرج : ائم . »

وقال ابن الانباري (102) : « وتائم حرف من الاضداد ، يقال قد تائم الرجل اذا اتى ما فيه المائم ،

(99) 92 . واورده ابو حاتم 179 ، وابن السكيت 364 ، وابن الانباري 48 ، وابو الطيب 457 ، والصغاني 561 .

(100) شرح الشافية 1 - 86 .

(101) 90 .

(102) 105 . وانظر ابا الطيب 17 ، وابن الدهان 6 ، وابا حاتم 231 .

(103) 111 . واورده ابن السكيت 445 ، وابن الدهان 9 .

(104) شرح الشافية 1 : 104 - 107 .

والاصل : انا منقود لك ، وانت منقود لك . قال ابو حاتم : « والاصل في المختار اذا كان فاعلا : مختير ، فكهوا حركة الياء فأسكنوها ، ثم قلبوها الفا للفتحة قبلها . واما مختار مفتعل ، فالاصل : مختير ، الياء مفتوحة فكهوا حركتها فأسكنوها ثم قلبوها الفا . وكذلك مكنال ، لانه من بنات الياء ، من كال يكيل ، فكهوا حركة الياء فأسكنوها ، ثم قلبوها الفا لانفتاح ما قبلها . ومعتد ، أصلها معتد ، بالكسر للفاعل . ومعتد ، بالفتح للمفعول به ، فتحركت السدالان : فأسكنوا الاولى ثم ادغموها في الثانية فاستوت اللفظتان » .

ورضي التوزي وابن الدهان من هذا النوع فادخلها في اصددهما ، ولكنه لم يحفظ بمثل هذا القبول منذ غيرهما ، فنقده ابو الطيب - كما رأينا - نقداً مرا ، ونفاه من الاضداد واكتفى فيره باهماله . وكشف عبد الفتاح بدوي عن رايه في هذا النوع في قوله : « ولا جرم ان دعوى التضاد في هذه الطائفة انما هو اعتبار للنخمة الصوتية فقط ، مع تناسي حقيقة الكلمة ومقياسها فمختار الذي أصله مختير بكسر الياء لا يمكن ان يقال انه مختار الذي أصله مختير بفتحها . ومن ثم تكمن دعوى التضاد في هذه الطائفة اشبه بالهدر منها بالحقائق العلمية ، لان التضاد انما يتصل بالمعاني لا بالانغام » .

ونسي هذا الكاتب ان التضاد يقوم على الانغام (اصوات الكلمات) ومعانيها في نفس الوقت ، وانه لو فرق بين الاثنين ما وجدت الاضداد ، وما وجد بحث فيها . ونسي ان الصرفيين عندما يقولون ان مختار أصلها مختير بكسر الياء اذا كانت اسم فاعل ، او بفتحها اذا كانت اسم مفعول ، فكرهت حركة الياء فحذفت ، وقلب الياء الفا ، لا يريدون بذلك ان العرب نطقوا بها - اول ما نطقوا - بالياء المحركة ، ثم مر عليهم طور نطقوا فيه بالياء الساكنة ، ثم في الاطوار الاخيرة بالالف . فحسب اللغوي ، وذوقهم اصوات الالفاظ ، جعلهم يستعملون اللفظ بالالف منذ الوهلة الاولى ، لانهم لم يستحسنوا غيرها ، حتى قبل وجوده . اما الصرفيون فيفترضون انه لو كانت اللفظة في أصلها على هذا البناء ، لاستمر بها

للتكلف والشظاهر مثل تكرم وتحلم وتشجع . ويؤكد لنا ذلك ان الالفاظ الستة التي قيل انها تأتي للتجنب مأخوذة من امور مستكرهه ، وهي : تحنت ، تأثم ، تخرج ، تحوب ، تنجس ، تهجد ، والهجوم مستكره للاتقياء الذين يجمل بهم ان يقضوا الليل في العبادة وذكر الله ، ومن هنا وصفته بالاستكراه (105) ولما كان العرب يستعملون هذه الصيغة في احد المعاني كانوا يحرمون استعمالها في غيره الا اذا كان لا يلتبس به ، ولذلك قال الرضي (106) : « ليست هذه الزيادات قياسا مطردا ، فليس لك ان تقول في ظرف : أظرف ، وفي نصر : أنصر ... وكذا لا تقول : نصر ولا دخل . وكذا في غير ذلك من الابواب ، بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله في المعنى المعين ، فكما ان لفظ اذهب وادخل يحتاج فيه الى السماع فكذا معناه الذي هو التقل مثلا ، فليس لك ان تستعمل اذهب بمعنى ارال الذهب ، او عرض للذهب ، او نحو ذلك » . وبدلنا عن ذلك انهم لم يرووا لنا شواهد على استعمال هذه الالفاظ في غير التجنب . وصرح ابن الانباري بان تحوب للتجنب وحده .

15 - الصيغ المتشابهة في ظاهرها المتضادة

المعاني وفقا لاختلاف تصريفها وأصلها .
قال قطرب (107) : « ومنه ايضا اردات الرجل : امنته وارديته ، وقول الله جل ثناؤه (ودعا يصدقني) وقالوا ايضا : ارديته : امنته ، وارديته : اهلكته » وظهر امثلة من هذا النوع صيغة اسمي الفاعل من « افتعل » و « انفعل » من الاجوف والمضامف . وقد زاد هذه الفئة ابو حاتم في اصداده ، قال (108) : « ما كان من المعتل من بنات الياء والواو التي في موضع الفين ، او من المضامف على مفتعل ومفتعل ، لفظهما فيه سواء ، كقولك : مختار ، للفاعل والمفعول به ، اجترت هب الله من الرجال فانا مختاره وهو مختار ، وكذلك المزدان من الزين ، والمعاض ، والمقتال والمعتد ، الفاعل والمفعول به ، يقال : امتد فلان شيئا ، فالرجل معتد ، والشيء معتد . وكذلك المنقاد ، تقول : اتقدت لك ، فانا منقاد (لك) ، وانت منقاد لك .

(105) انظر تاج العروس : حنت .

(106) شرح الشافية 1 - 84 .

(107) 185 .

(108) 175 .

« ويقال ناقة نني : اذا ولدت بطنين ، وثنيها : ما في بطنها .. »

وسار المتأخرون على هذا النهج ، الذي اختطه الرعيل الاول من اللغويين ، فاورد ابن السكيت وابو حاتم وابن الدهان والصفاني ما اورده السائقون عليهم من امثلة هذا الصنف من الاضداد . واورد ابو حاتم مثالا لم يورده من قبله ، قال (113) « المجرم : المود الذي يدخن به . والمجر ايضا : الذي يوضع فيه الدخنة ، ومنه قول ابن احمر :

لم يعد ان فتق الشجاع لهاته
وافتر قارحه كلز المجرم

اراد انه اول ما بزل ، فقارحه مثل الحديد التي يلزها المجرم مثل الشميرة او اصفر »

ونستطيع ان نضع في هذا الصنف امثال ما جاء في اضداد الاصمعي (114) : « الراوية : البمير الذي يستقى عليه الماء ، يقال : رويت عليه اروي رية : اذا استقيت عليه ، وبه سميت الراوية التي عليه ، وانما هي المرادة ، قال ابو النجم :

تمشي من الردة مشي الحفل
مشي الروايا بالمواد الاثقل

يقال : اردت الناقة ، وذلك اذا كانت عطشى ثم رويت فعطنت ، فيفتح ضرعها حتى تحسب انها حامل . »

وجعل عبد الفتاح بدوي هذا النوع والفاظ التفاؤل والتطير طائفة واحدة ، ووجه اليها النقد الذي ذكرته مانفا . والحق ان المعنى لم يتغير ولم يتضاد في أي لفظ منها . وانما كان من سنن العرب اطلاق اللفظ الواحد على الشيء وما يلزمه ، لاتجاه الدهن الى الاثنين معا كلما ذكر احدهما . فكان اللفظ في اصالته يدل على احد المعنيين ثم انتقل مجازا

التغيير الى ما صارت عليه . فكأنما اقام الكاتب رده على افتراضات . واعتبرها حقائق علمية ، فانهار نقده ، ولم يستطع الوقوف على قدميه . فالصفتان في الحقيقة والواقع لا فرق بينهما ، ولم يكن يوجد فرق صوتي بينهما فقط ..

ولكننا - بوجه انهيار نقده - لا نستطيع ان نلحق بهذا النوع من الالفاظ معنيين متضادين وانما نقول ان فيها تضادا في اتجاه المعنى ، لا المعنى نفسه . فهو مرة متجه الى الفاصل ، واخرى الى المفعول ، ولكنه هو هو في المرتين . فالاختيار لم يتغير ، وانما اتجه القائل ذات مرة الى فاعل هذا الحدث ، واتجه في المرة الثانية الى الذي وقع عليه الحدث . تلك هي الانواع التي اطلق عليها قطرب لفظ الاضداد ، وادخلها في كتابه . وقد ارتضاها اكثر المؤلفين كما رأينا - وزادوا عليها انواعا اخرى، فتتبعها في كلامنا التالي ..

16 - الاضداد المجازية ، اي التي احد معنيها حقيقي ، والاخر مجازي . ويتمثل هذا النوع في صنفين من المجاز :

1) فالصنف الاول : الالفاظ التي تطلق على الاناء وما فيه . وظهر هذا الصنف عند ابي عمرو بن العلاء . قيل في اضداد الاصمعي (109) : « قال ابو عمرو : الارة : النار ، والارة : الحفرة التي فيها النار » . ووجد عند ابي زيد ، قيل في اضداد الاصمعي (110) « الظمينة : المرأة على البمير ، ويجوز ان تكون في بيتها . قال ابو زيد : الظمائن : الهوادج ، وانما سميت النساء ظمائن لانهن يكن فيها » . وارفضى ابو عبيدة هذا الصنف ، قيل في اضداد الاصمعي (111) : « قال ابو عبيدة : الكاس : الاناء الذي يشرب فيه ، والكاس : ما فيه من الشراب » وسار على ذلك الاصمعي ، وروى في اضداده (112) :

(109) 64 . واورده ابن السكيت 338 وابن الانباري 208 والصفاني 373 .

(110) 68 . واورده ابن السكيت 342 وابن الانباري 100 وابن الدهان 15 والصفاني 566 .

(111) 67 . واورده ابن السكيت 341 وابن الدهان 18 والصفاني 639 وجعله ابن الانباري من اشباه الاضداد .

(112) 65 . واورده ابن السكيت 339 وابن الانباري 211 وابو الطيب 119 وابن الدهان 8 والصفاني 416 .

(113) 273 . واورده ابن الدهان 8 .

(114) 69 . واورده ابن السكيت 343 وابن الانباري 101 وابن الدهان 11 .

الى المعنى الثاني لما بينهما من تلازم فى الواقع والذهن .

(ب) لفظ امة ، الذى زاده ابن الانباري ، اذ قال (115) : « امة حرف من الاضداد يقال : امة للواحد الصالح الذى يؤتم به ، ويكون طمعا فى الخير ، كقوله عز وجل : (ان ابراهيم كان امة قانتا لله حنيفا) . ويقال : امة لتجماعة ، كقوله عز وجل : (وجد عليه امة من الناس يستقون) . ويقال : امة ايضا للواحد المنفرد بالدين .. » .

وواضح ان عد هذا اللفظ من الاضداد فيه تصف . فالمعنى لم يتضاد فى اطلاق اللفظ على المفرد او الجماعة . بل انى امتقد انه - حين يطلق على الفرد - يحتفظ بدلالته على الجماعة . فالآية تصف ابراهيم عليه السلام بانه كان يعادل فى دينه وورعه وتقواه الجماعة من الناس ، او انه جمع ايمان الامة وورعها وتقواها فى شخصه ، او انه كان كل المؤمنين فى وقته القانتين الحنفاء ولم يكن مؤمن غيره .

واضاف ابن الانباري الى ما سبق انواعا اخرى ، لست على يقين اكها من عنده ام ينقلها عن غيره ، اذ لا دليل يميل بالمرء الى احد هذين الرأيين الا فيما استنده الى غيره . وهالك هذه الانواع :

17 - الافعال التعدية واللازمة بمعنى واحد . قال (116) : « زال حرف من الاضداد . يقال : قد زال المكروه عن فلان ، وقد زال الله المكروه عنه بمعنى ازال ... وغان حرف من الاضداد . يقال : خان التميم فلانا ، وغان الدهر التميم فلانا . فيكون التميم فاعلا فى حال ، ومفعولا فى حال ، وغان غير متغير اللفظ .. وطل حرف من الاضداد . يقال : طل فلان دم فلان اذا ابطله ، وطل دم فلان : اذا بطل ، والاختيار طل دمه .. ولا شك ان ابن درستويه كان يتحدث عن هذا النوع ، حين ذكر ان العرب تحذف احيانا حرف الجر للتخفيف عند كثرة الاستعمال . فالاستعمال الاصيل للفعل كان باللرزم ثم حدثت منه اداة التعدية للخفة .. »

(115) 169 واورده ابن الدهان 6 ، والصفاني 381 .

(116) 175 - 177 . واوردها ابن الدهان 12 ، 10 .

(117) 116 .

(118) انظر كتاب التطور النحوي لفة العربية لبرجشتراسر .

(119) 191 .

18 - الحروف والادوات ، التى تدل على معان مختلفة مثل قوله (117) : « قال بعض اهل العلم : ان حرف من الاضداد اعني المكسورة الهمزة المسكنة بالنون ، ، يقال : ان قام عبد الله ، يراد به : ما قام عبد الله . حكى الكسائي عن العرب : ان احد خيرا من احد الا بالعافية . فمعناه : ما احد . وحكى الكسائي ايضا عن العرب : ان قائما ، على معنى ان انا قائما ، فترك الهمز من انا ، وادغمت نون ان فى نون انا : فصارتا نونا مشددة كما قال الشاعر :

وترميني بالطرف اي انت مذنب
وتقليشني لكن ايباك لا اقلي

اراد : لكن انا ايباك ، فترك الهمز وادغم . يقال ان قام عبد الله ، بمعنى : قد قام عبد الله . قال جماعة من العلماء فى تفسير قوله جل وعز (فذكر ان نعت الذكرى) معناه : فذكر قد نعت الذكرى . ومن هذا الصنف ايضا ملاحه لهل ، وما ، واو ، وقلده فيها الصفاني وابن الدهان ولم يكن اعتبار هذه الحروف من الاضداد من ابتكاره انما هو مقلد فيها ، بدليل عبارة « قال بعض اهل العلم » ويبدو انه يريد بذلك الكسائي فى هذه المادة . وحقيقة الامر فى هذه الحروف والادوات انها بقايا الفاظ قديمة ، تخلفت لدينا من الاطوار الاولى من اللغة ، وان معظمها يتألف من عناصر اشارية مثل النون . فهذه المعاني المنسوبة اليها ، وصلت اليها من مراحل مختلفة من التطور اللغوي ، ولا يستطيع الحكم بان هذه الانواع من الالفاظ من الاضداد (118) .

وقد عقب عبد الفتاح بدوي على هذا النوع بقوله : « ودعوى التضاد فى هذه الطائفة تهاوت لان معنى اللفظ لا تضاد فيه لان الاوضاع مختلفة فما النافية ليست ما الموصولة حتى نعت تضادا او غير تضاد بين المعنيين » .

19 - التصغير ، افاضه ابن الانباري فى قوله (119) : « من الاضداد ايضا التصغير ، يدخل لمعنى التحقير ، ولمعنى التعظيم . فمن التعظيم قول

محالة يتغير معناه بعض الشيء عند التأليف : ضيقا
وانساعا ، ليألف مع جيرانه ويتجه معها في اتجاه
وأحد . ويجب أن تقوم دراسة الأضداد على الألفاظ
المفردة ، لا المؤلفلة في عبارات .

20 - ما يحتمل معنيين متضادين من العبارات.
واعتقد ان الذي دفع ابن الأنباري الى الخوض فيه
اتصاله بالقرهان . ونستطيع ان نصنفه الى ثلاث
فئات ، هي :

أ - الآيات القرآنية ، وهي اكثر الفئات ورودا
في الكتاب ، واكبرها حظا من تناول المؤلف ، الذي
يطيل في بعضها ، ويورد اقوال المفسرين المختلفة .
ومن اقصر الامثلة على ذلك قوله (121) : « ومما
يفسر من كتاب الله جل وعز تفسيرين متضادين
قوله جل اسمه : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون
يكنم ايمانه) فيقول بعض المفسرين : الرجل المؤمن
هو من آل فرعون ، أي من امته وحيه ومن يدانيه في
النسب . . ويقول آخرون : الرجل المؤمن ليس من
آل فرعون ، انما يكنم ايمانه من آل فرعون . وتقدير
الآية عندهم : وقال رجل مؤمن يكنم ايمانه من آل
فرعون » .

ب - الشعر ، وهو ان كان اقل من الآيات عددا
الا ان حفظه من التناول لا يقل عن حفظ الآيات طولا .
ومثاله قوله (122) : « ومما يفسر من الشعر
تفسيرين متضادين قول قيس ابن الخطيم :

اتعرف رسما كاطراد المذاهب
لعمره وحشا غير موقف راكب

ديار التي كادت ونحن على منى
تحل بنا لولا نجاء الركائب

قال ابن السكيت : اراد بقوله : غير موقف راكب،
الا ان راكبا وقف ، يعني نفسه . وقال غيره : لم يرد
الشاعر هذا ، ولكنه ذهب الى ان «غيرا» نعت
للرسم ، تاويله : اتعرف رسما غير موقف راكب ،
أي ليس بموقف للراكب لاندراس الآثار منه وامحاء
معالمه فمتى بصر به الراكب من بعد دهر منه ، فلم
يقف به . . » .

العرب : انا سر يسير هذا الامر ، أي انا اعلم الناس
به . ومنه قول الأنصاري يوم السقيفة : انا جديلهما
المحكك وعذيقها المرجب ، أي انا اعلم الناس بها .
فالمراد من هذا التصغير التعظيم لا التحقير .
والجديل : تصغير الجدل ، وهو الجدع ، واصل
الشجرة . والمحكك : الذي يحتك به ، اراد انا
يشتفى برأيي كما تشتفى الابل اولات الجرب
باحتكائها بالجدع . والعذيق : تصغير العذق ، وهو
الكباسة ، والشمرخ = العظيم . والمرجب : الذي
يعمد لعظمه . وقال لبيد في هذا المعنى :

وكل اناس سوف تدخل بينهم
دويبية تصفر منها الانامل

فصفر الداهية معظما لها لا محقرا لشأنها . . .» .

واختلف العلماء في التصغير ، قال الرضى
(120) : « قيل : يجيء التصغير للتعظيم ، فيكون
من باب الكناية ، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في
العظم ، لان الشيء اذا جاوز حده جانس ضده . . .
واستدل لجيء التصغير للإشارة الى معنى التعظيم
بقوله :

وكل اناس سوف تدخل بينهم
دويبية تصفر منها الانامل

ورد بان تصغيرها على حسب احتقار الناس
لها وتهاونهم بها ، اذ المراد بها الموت : أي يجيئهم ما
يحتقرونه مع انه عظيم في نفسه تصغر منه الانامل .
واستدل ايضا بقوله :

فويق جبيل شاهق الراس لم تكن
لتبلغه حتى تكمل وتمملا

ورد بتجاوز كون المراد دقة الجبل وان كان
طويلا ، واذا كان كذا فهو اشد لصعوده » .

نضيف الى ذلك ان تصغير اللفظ المفرد لا يفيد
الا الصغر وما احاط به من ظلال وإبحاءات كالرحمة
والاشفاق والعطف والتدليل وما اليها . اما المعاني
الآخري التي تسبغ على الألفاظ المصفرة نتائجها من
تأليفها مع الفاظ أخرى في سياق واحد واللفظ لا

(120) شرح الشافية 1 : 191 .

(121) 292 . وانظر 167 - 8 ، 196 ، 223 ، 234 ، 237 ، 265 ، 270 ، 272 - 3 ، 297 ،

299 ، 333 ، 341 ، 353 - 57 .

(122) 183 . وانظر 197 ، 219 ، 238 .

ج - الاقوال . وهي تعادل الشعر كثرة ،
ويتفاوت حفظها من طول تناول . واقصر امثلتها
قوله (123) : « ومن الاضداد ايضاً : قولهم : ائتمت
ان تذهب معنا ، يحتمل معنيين : احدهما ائتمت
الا تذهب معنا ، والآخر ان تذهب معنا . وكذلك
نشدتك انه ان تذهب معنا ، يحتمل المعنيين
جميعاً ... » .

ووضع هذه العبارات في الاضداد غريب ،
انكره بحق المستشرقون وعبد الفتاح بدوي . فلا
يوجد لفظ معين يمكن ان يلحق به معنيان متضادان .
وانما يستفاد المعنيان من السياق والقرائن .

21 - المقلوب من العبارات ، بان ينسب الحدث
الى غير فاعله . وامثلته نادرة عنده كقوله (124) :
« ويقال تهيبت الطريق وتهيبني الطريق بمعنى ، وهذا
من الاضداد .. قال ابو بكر : وهذا عندي مما يقلب
لان اللبس يؤمن في مثله ، فيقال : تهيبني الطريق ،
لانه معاوم ان الطريق لا تهيب احداً .. » .

ووجد ابن الانباري مجموعة من الالفاظ تقارب
الاضداد ، ولكنها لا تماثلها كل المائلة ، فميزها عنها
بعض التمييز ، وسماها احياناً « اشباه الاضداد »
واحياناً « ما يجري مجرى الاضداد » ونجد تحت
الاسم الاول الاصناف التالية :

1 - الالفاظ ذوات المعاني الحقيقية والمجازية
قال (125) : « سمع حرف من الحروف التي تشبه
الاضداد يكون بمعنى وقع الكلام في اذنه او قلبه ،
ويكون سمع بمعنى اجاب . من ذلك قولهم : سمع
الله من حمده ، معناه اجاب الله من حمده . ومن هذا
قوله عز وجل : (اجيب دعوة الداعي اذا دعان) قال
بعض اهل العلم : معناه اسمع دعاء الداعي اذا دعان .
وقالوا : يكون سمع بمعنى اجاب ، واجاب بمعنى
سمع ، كقولك للرجل : دعوت من لا يجيب ، اي
دعوت من لا يسمع ، وانشدنا ابو العباس :

دعوت الله حتى خفت ان لا

يكون الله يسمع ما اقول

اراد يجيب ما اقول . وقال جماعة من المفسرين :
معنى الآية اجيب دعوة الداع اذا دعان فيما الخيرة

(123) 200 - 202 . وانظر 159 ، 160 ، 206 .

(124) 56 .

(125) 80 . واورده ابن الدهان 12 ، وعقب عليه بان فيه نظراً .

(126) 231 .

للداعي فيه ، لانه يقصد بالدعاء قصد صلاح شأنه ،
فاذا سئل ما لا صلاح له فيه فان صرفه عنه اجابة
له في الحقيقة . . . والحق ان الاجابة معنى مجازي
لسمع ، لان السمع اول مرحلة من مراحل اجابة
الطلب او الدعاء ، او هي نتيجة السمع عند الرضى .
فلا اجابة بدون سماع . ولما كان الامران بهذا الارتباط
صح توسيع معنى السمع والاجابة بحيث تشمل
المراحل كلها . فهذا الاستعمال توسع وتجاوز لا تضاد .
ولا شبهه . ويبدو من عبارة ابن الانباري انه ينقل
كلام بعض الناس قبله . ونفع في هذا السنف
لنظري كس وطبخ الذي سبق الكلام عليهما .
واعترهما ابن الانباري من اشباه الاضداد .

2 - الالوان . قال (126) : « وما يشبه حروف
الاضداد الاحمر ، يقال : احمر للاحمر . ويقال رجل
احمر اذا كان ابيض . قال ابو عمرو بن العلاء : اكثر
ما تقول العرب في الناس اسود واحمر . »

قال : وهو اكثر من قولهم اسود وابيض ، وانشد
ابن السكيت لاوز بن حجر :

واحمر جمدا عليه النسور

وفى ضنة تغلب منكسر

وفى صدره مثل جيب الفتا

ة تشفق حيناً وحيناً تهر

قوله : في ضننه : معناه وفي ابطنه . والشغلب :
ما دخل من طرف الرمح في جبة السنان . وقوله :
تشفق حيناً : شقيق الطمئة ان تدخل الريح فيها
فتصوت . وهر : معناه تقبب . وكذا قال عن
الاصفر والاخضر والاسود . ولكن هذه الالفاظ
جميعاً لا تضاد ولا شبهه فيها ، وانما الالوان نفسها
لا تكون خالصة ، فبعضها اصفر مائل الى السواد ،
وبعضها ابيض يشوبه شيء من حمرة ، وبعضها اخضر
يغلب عليه السواد . . . وهكذا . ولم تضع العرب
الفاظاً خاصة لجميع هذه الالوان الفرعية ، اكتفاء
بالرئيسية منها ، فاصبح اللفظ الواحد يطلق على
الدرجات المختلفة من اللون ، فظن انه من الاضداد .
وادخل الصغاني وابن الدهان هذه الالوان كلها في
اضدادها ، كما ادخل قطرب فيها الاصفر .

3 - عبارات الاستهزاء . قال (127) : « ومما يشبه الاضداد قولهم في الاستهزاء : مرحباً بفلان ، اذا احبوا قربه ، ومرحبا به اذا لم يريدوا قربه . فمعناه على هذا التأويل : لا مرحباً به . فالمعنى الاول اشهر واخرى من ان يحتاج فيه الى شاهد . والمعنى الثاني شاهده :

مرحبا بالذي اذا جاءه الـ

خير او غاب غاب عن كل خير

هذا هجاء ودم ، معناه مرحباً بالذي اذا جاء غاب عن كل خير ، جاء الخير او غاب . وتأويل مرحباً : لا مرحباً به

« ومما يشبه الاضداد ايضا قولهم للعاقل : يا عاقل ، وللجاهل اذا استهزؤوا به : يا عاقل ، يريدون يا عاقل عند نفسك ، قال الله عز وجل : (ثم صبوا فوق راسه من عذاب الحميم ، ذق انك انت العزيز الكريم) معناه عند نفسك ، فاما عندنا فليست عزيزاً ولا كريماً . وكذلك قوله عز وجل فيما حكاه عن مخاطبة قوم شعيب شعيباً بقولهم : « انك لانت الحليم الرشيد » (ارادوا انت الحليم الرشيد عند نفسك) قال الشاعر :

فقلت لسيدنا يا حليم

انك لم تأس اسوا رفيقاً

اراد يا حليم عند نفسك فانما عندي فانت سفيه .

وهذه العبارات لا تضاد ولا ما يشبه فيها ، فالمتكلم حين وصف الجاهل بالعاقل لم يقصد قط ان يصفه بحقيقته وهي الجهل ، بل اراد وصفه بالعاقل . واهني بذلك انه لم يقصد قط ان يصفه بحقيقته وهي الجهل ، بل اراد وصفه بالعقل . واهني بذلك انه لم يرد ان تصور انساناً جاهلاً بقولسه « يا عاقل » ، بل ارادنا ان تصور انساناً عاقلاً ، ونستحضر هذه الصورة امامنا حتى نمثلها احساساً بها ، ثم ننظر الى هذا الجاهل ونرى مدى انطباق

الصورة عليه . ومن المفارقة في الصورتين يأتي الاستهزاء والضحك . ولو كان يريد منا ان نتصور انساناً جاهلاً بقوله هذا ، ما جعلنا نضحك ، لان الصورتين ستنطبقان : ولا تبرز المفارقة بينهما ..

اما الصنف الثاني ، او ما يجري مجرى الاضداد عنده ، فهو الاعلام التي يختلف في هويتها او امجبيتها . قال (128) : « ومما يفسر من كتاب الله جل وعز تفسيرين متضادين قوله عز وجل : « طه » . قال بعض المفسرين : معناه ، يا رجل ، بالسريانية . وقال فيره : معناه : يا رجل ، بلغة عك ، وزعم ان عكا يقولون للرجل : طه ، وكذلك للرجال والنسوة ، وانشد :

ان السفاه كطه من خليقتكم

لا قدس الله اخلاق الملايين

وقال الاخفش : طه علامة لانقطاع السورة من السورة التي قبلها . وقال الفراء : طه بمنزلة السم ، ابتدا الله جل وعز بها مكتفياً بها من جميع حروف المعجم ، ليدل العرب على انه انزل القرآن على نبيه باللغة التي يعلمونها والالفاظ التي يعقلونها كي لا تكون لهم على الله حجة . «

وقال (129) : « ومنها ايضا يعقوب يكون عربياً لان العرب تسمى ذكر الحجل يعقوبا وبجمعونه يعاقيب ، قال سلامة بن جندل :

اودى الشباب حميدا ذو التعاقيب

اودى وذلك شأو غير مطلوب

ولى حثيثاً وهذا الشيب يطلبه

لو كان يدركه ركض اليصاقيب

واجري نفس القول على اسحاق ، وعلى لفظ من غير الاعلام ، هو مشكاة ، التي قيل انها حبشية ، وقيل عربية . ولا شك ان الاساس الذي اقام عليه ابن الانباري القول بتضاد هذه الاعلام او جريانها مجرى الاضداد منهار لا قائمة له ، ولا يحتاج الى تفنيد ..

(127) 156 ، 157 . واوردهما ابن الدهان 11 ، 16 .

(128) 314 .

(129) 337 .